



كلية الدراسات العليا

قسم إدارة الأعمال

تأثير تقلبات أسعار الصرف على التضخم المحلي الفلسطيني (الدولار الأمريكي مقابل الشئكل)

دراسة تطبيقية 1996-2016

The Impact of exchange rates on inflation rate in Palestine

(USD versus NIS), Empirical study for the period 1996-2016

إعداد :

خلود "محمدخالد" حسن الحلواني

إشراف :

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل

فلسطين

2019

إجازة الرسالة

تأثير تقلبات أسعار الصرف على التضخم المحلي الفلسطيني (الدولار الأمريكي مقابل الشئكل)
دراسة تطبيقية 1996-2016 م

إعداد:

خلود "محمد خالد" حسن الحلواني

إشراف:

أ.د. عبد الفتاح أبو شكر

نوقشت هذه الرسالة يوم الثلاثاء بتاريخ 2019/6/25 وأجيزت من أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة



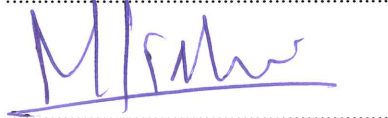
مشرفاً ورئيساً

أ.د. عبد الفتاح أبو شكر



ممتحناً خارجياً

د. اسلام حسونة



ممتحناً داخلياً

د. محمد الجعبري

2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا "

صدق الله العظيم/ سورة طه، الآية "114"

إلى

إلى الذي أنار درب العالم أجمع ... سيّدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم، ومن سار على دربه إلى
يوم الدين

إلى روح والدي الطاهرة ... رحمه الله

إلى التي أنارت دربي بدعائها ... والدتي أطل الله عمرها وأعانها على طاعته

إلى الذين شاركوني المشوار، فقاسموني الحزن والفرح ... زوجي الغالي وأطفالي

إلى كلّ من ساندني ووقف بجانبي ... إخوتي، أخواتي، صديقاتي، عائلة زوجي، أساتذتي، وكلّ
محبّي العلم

إلى فلسطين الحبيبة ...

ألمني أهلي

شكر و تقدير

أحمد الله حمدَ الشاكرين؛ إذ أعانني على إتمام هذا العمل، فأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، كما أمدني بالصبر والإيمان وأكرمني بنعمه التي لا تُعد ولا تُحصى.

ويسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور: عبد الفتاح أبو شكر الذي أشرف على هذه الرسالة، وعلى ما بذله من وقت وجهد في إثراء هذه الدراسة وإخراجها بالشكل الحالي؛ لذا أسأل الله أن يبارك له في علمه وعمله، ويشرفني أن أتقدم بالشكر للجنة المناقشة: الممتحن الخارجي الدكتور اسلام حسونة، والممتحن الداخلي الدكتور محمد الجعبري على ما قدماه من نصائح وإرشادات.

وأنتدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني وأسهم في إثراء هذه الدراسة، بالملاحظات القيّمة والسديدة، وأخصّ بالذكر الدكتور إسلام حسونة والأستاذ مصطفى القواسمة على جهدهم وتعاونهم.

جدول المحتويات

1.....	الفصل الأول	1
1.....	الإطار العام للدراسة والمنهجية	1
1.....	الإطار العام للدراسة	1.1
1.....	مقدمة الدراسة:	1.1.1
3.....	مشكلة الدراسة:	1.1.2
3.....	أهمية الدراسة:	1.1.3
3.....	أهداف الدراسة:	1.1.4
4.....	فرضية الدراسة:	1.1.5
4.....	منهجية الدراسة:	1.2
4.....	متغيرات الدراسة:	1.2.1
4.....	نطاق الدراسة وحدودها:	1.2.2
4.....	محددات الدراسة:	1.2.3
5.....	هيكل الدراسة:	1.3
6.....	الفصل الثاني	6
6.....	الإطار النظري	6
6.....	المبحث الأول: سعر الصرف المفهوم والأنظمة والمحددات	2.1
6.....	مقدمة	2.1.1
6.....	مفهوم سعر الصرف	2.1.2
7.....	صيغ سعر الصرف وقياسها:	2.1.3
8.....	أنواع سعر الصرف	2.1.4
9.....	تطور أنظمة أسعار الصرف:	2.1.5
13.....	كيفية تحديد أسعار الصرف	2.1.6
14.....	محددات سعر الصرف	2.1.7
16.....	المبحث الثاني: التضخم مفهومه وأسبابه ونتائجه	2.2
16.....	مقدمة	2.2.1
16.....	مفهوم التضخم وتعريفه	2.2.2
17.....	أسباب التضخم	2.2.3
17.....	أنواع التضخم	2.2.4
18.....	النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتضخم	2.2.5
19.....	مؤشرات قياس التضخم	2.2.6
20.....	سياسات مكافحة التضخم:	2.2.7
20.....	المبحث الثالث: التحليل النظري للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم	2.3
20.....	قنوات انتقال سعر الصرف إلى التضخم	2.3.1
22.....	تأثير نظام سعر الصرف على التضخم	2.3.2
23.....	أثر سعر الصرف على التضخم	2.3.3
28.....	تأثير تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد الفلسطيني من جهة وعلى المواطن من جهة أخرى:	2.3.4

28.....	تأثير ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل انخفاض قيمة الشيكل	.1
31.....	تأثير انخفاض قيمة الدولار مقابل ارتفاع قيمة الشيكل، و يؤدي ذلك إلى:	.2
33.....	المبحث الرابع: تحليل واقع التضخم وسعر الصرف في فلسطين لفترة الدراسة 1996-2016	.2.4
37.....	المبحث الخامس: النظام النقدي في فلسطين	.2.5
37.....	المقدمة:	.2.5.1
37.....	تطور النظام النقدي في فلسطين:	.2.5.2
40.....	مرحلة السلطة الفلسطينية 1994:	.2.5.3
42.....	الفصل الثالث	
42.....	الدراسات السابقة:	
54.....	الفصل الرابع:	
54.....	التحليل الكمي للعلاقة بين معدل سعر الصرف ومعدل التضخم	
54.....	مقدمة:	.4.1
54.....	تعريف متغيرات النموذج القياسي و المصطلحات	.4.2
56.....	مصادر بيانات متغيرات النموذج القياسي	.4.3
56.....	المنهجية القياسية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي	.4.4
56.....	الطريقة المستخدمة:	.4.4.1
58.....	نموذج الدراسة:	.4.4.2
60.....	اختبارات الاستقرارية أو سكون السلاسل الزمنية:	.4.4.3
62.....	نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen – Cointegration Test)	.4.4.4
64.....	الفصل الخامس:	
64.....	النتائج والتوصيات	
67.....	المراجع	

الرسوم التوضيحية:

- رسم توضيحي 1: آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف، المصدر: (الحجار، 2003، صفحة 22)..... 15
- رسم توضيحي 2: سياسة نقدية انكماشية، سياسة مالية توسعية، المصدر (ملاك، 2001، صفحة 331)..... 24
- رسم توضيحي 3 : سياسة نقدية انكماشية، المصدر (الحمزاوي، صفحة 112) 25
- رسم توضيحي 4: سياسة مالية توسعية، المصدر (الحمزاوي، صفحة 112) 25
- رسم توضيحي 5: سياسة نقدية انكماشية، سياسة مالية توسعية، المصدر (الحمزاوي، صفحة 112)..... 26
- رسم توضيحي 6 : سياسة نقدية انكماشية ، سياسة مالية توسعية، المصدر (الحمزاوي، صفحة 112) 27
- رسم توضيحي 7 : تطور سعر صرف الدولار مقابل الشيكل لفترة الدراسة 57
- رسم توضيحي 8 : تطور مؤشر أسعار المستهلك لفترة الدراسة..... 58
- رسم توضيحي 9 : تطور معدل سعر الصرف لفترة الدراسة 59
- رسم توضيحي 10 : تطور معدل التضخم لفترة الدراسة 59

الجدول:

جدول 1 : نظام سعر الصّرف وفعالية السياسة النقدية في ظل الاقتصاد المفتوح، (الرحمن، 2004، صفحة 79). 23.

جدول 2 : مؤشر أسعار المستهلك ومعدل التضخّم ومعدل سعر الصّرف لفترة الدراسة 1996-2016 ، المصدر

33.....سلطة النقد الفلسطينية ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

جدول 3 : نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في المستوى وبعد الفرق الأول.....61

جدول 4: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.....62

جدول 5: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.....63

ملخص الدراسة

تطرقَت إشكالية هذه الدراسة البحثية إلى توضيح تأثير تقلبات أسعار الصّرف على معدلات التضخّم في الاقتصاد الفلسطينيّ (الدولار الأمريكيّ مقابل الشّيكل) خلال الفترة للسنوات من (1996 الى 2016)، من خلال البحث في وجود علاقة بين سعر الصّرف ومعدل التضخّم، وما نوع هذه العلاقة، باستخدام بيانات تمّ الحصول عليها من سلطة النقد الفلسطينيّة وجهاز الإحصاء المركزيّ الفلسطينيّ.

جاء هذا العمل بناءً على الاساليب الكميّة الحديثة المستخدمة في الاقتصاد القياسيّ ابتداءً من اختبارات الاستقرار (السكون) للسلاسل الزمنية؛ وذلك من خلال استخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF، وللكشف عن وجود علاقة بين متغيرات الدراسة تمّ تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

توصلت نتائج الدراسة عند تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك عن وجود علاقة وكانت هذه العلاقة عكسية بين سعر الصّرف ومعدل التضخّم في الاقتصاد الفلسطينيّ لفترة الدراسة (1996-2016).

Abstract

This research aims to study the effect of exchange rates fluctuation on inflation rates in the Palestinian economy (the US dollar versus the shekel) during the period of study (1996-2016). By looking at the relationship between the exchange rate and inflation rate. The raw data obtained from the Palestinian Monetary Authority and the Palestinian Central Bureau of Statistics.

To achieve the purpose of study the researcher uses a modern quantitative method used in econometrics, starting with the stability tests of time series through the use of the ADF test and to detect the relationship between the variables Johansen test was applied.

The study reaches for the following results, when applying the Johansen test, we finds there was a negative relationship between the exchange rate and the inflation rate in the Palestinian economy for the period 1996-2016.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والمنهجية

1.1. الإطار العام للدراسة

1.1.1. مقدمة الدراسة:

عرف العالم عدة تغيرات اقتصادية وسياسية أسهمت في تبني مجموعة من الأنظمة النقدية، انطلاقاً من نظام الصّرف بالذهب؛ ليتمّ التخلّي عن هذه القاعدة، وهذا ما أدى إلى انعقاد مؤتمر برينتن وودز عام (1944) إلا أنه هو الآخر تمّ التخلّي عنه مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، والقيام بتخفيض قيمة الدولار عام (1971)، ومن بعدها تمّ التحول إلى نظام جديد بعد عقد اتفاقية جمايكا، يُعرف بنظام الصّرف المعمّم أو الحرّ، وذلك بترك تحديد أسعار الصّرف وفُق قانون العرض والطلب أي وفق قانون السوق، وهنا يسمح بتدخّل السلطات للحدّ من التقلبات المفاجئة والحادة في سعر الصّرف.

تجدر الإشارة إلى أنّ كلّ بلد من بلدان العالم له وحدته النقدية الخاصة به، فالعملة الوطنيّة هي الأداة العامة في الوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن المعاملات الاقتصادية داخل الوطن، فهي تتخذ أساساً للتعبير عن قيمة كلّ سلعة من السلع المختلفة، وهناك فارق بين المدفوعات الداخلية والمدفوعات الخارجية، فالمدفوعات الداخلية تتمّ بواسطة وحدة النقد أو العملة الوطنيّة، أما المدفوعات الخارجية فتتضمّن وحدات نقد أو عملات متعددة تخصّ الدول الأطراف في التبادل الدوليّ، وهذا ما أظهرته الأنظمة النقدية المتعاقبة في أهميّة أداة سعر الصّرف في التجارة الخارجية ونظام المدفوعات الدوليّ، خاصّة مع نموّ المبادلات الدوليّة واتساعها، حيث تحتاج عملية مبادلة العملات إلى مكان لإجراء هذه المبادلات لضمان استمراريتها، ومن هنا كانت الحاجة إلى سوق الصّرف، كما لا يخفى علينا انه في الأدبيات الاقتصادية ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير اختلاف أسعار الصّرف بين الدول .

يعتمد نظام الصرف المرن على عدم تدخل السلطات النقدية لتعديل أسعار الصرف الذي يتحرك بحرية تامة وفق محددات العرض والطلب والمتغيرات المحددة له كسعر الفائدة والتضخم، إذ يُعدّ هذا التضخم نتيجةً للسياسات الاقتصادية المتبعة، ووجوده في الاقتصاد يعني فشل إحدى هذه السياسات الاقتصادية في تحقيق أهم أهدافها، ألا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، فهو يُعدّ حالةً مرضيةً تشكو منها معظم الاقتصاديات في عالم اليوم، فهو يحدث في الدول الغنية كما يحدث في الدول الفقيرة، كما يُعدّ ظاهرة تعكس نوعاً من الاختلال بين عوامل العرض وعوامل الطلب، حيث تتضارب النظريات المفسرة لهذه الظاهرة (مسعودة و مرزوق، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الجزائر، 2016، صفحة أ).

ويؤدي سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدول، سواء كان ذلك النشاط تجارياً أو استثمارياً، وباعتباره متغيراً اقتصادياً شديد الحساسية نظراً للمؤثرات الداخلية والخارجية، لاسيما أمام اتساع دور التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية، وتطور أسواق المال الدولية، حيث يحتلّ سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية، كما ان عرض العملة يعتمد بالدرجة الأولى على السياسات النقدية للدولة، فنظرياً يفترض انه كلما زاد المعروض من النقد لعملة ما أدى إلى خلق ظروفٍ شبيهة بظروف التضخم ويفضي هذا الى انخفاض سعر العملة والعكس صحيح (مسعودة و مرزوق، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الجزائر، 2016، صفحة أ).

يُعدّ استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية في مختلف دول العالم، وذلك لأن هذا الاستقرار يُعدّ أساساً لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وجذب المدخّرات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، لذلك تسعى معظم الحكومات الى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنّب التقلّبات الحادة التي تمرّ بها العملات من فترة لأخرى.

لا تستطيع سلطة النقد الفلسطينية تفعيل دورها في إدارة السياسة النقدية الاقتصادية في فلسطين، حيث باتت غير قادرة على إصدار عملة فلسطينية، كونها لا تملك حقّ السيادة الكاملة على أراضيها، وبالتالي عدم قدرتها على إدارة النقد وسعر الفائدة وعرضهما، وعدم سيطرتها على

تغيرات أسعار صرف العملات المتداولة فيها وما يترتب على ذلك من تأثيرات اقتصادية هامة على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الأفراد.

1.1.2. مشكلة الدراسة:

إن وجود ثلاث عملات رئيسية متداولة في الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب عملة وطنية يشير وبشكل واضح إلى ان الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف هذه العملات التي هي خارج سيطرته (خضر، 2012، صفحة 3)، و من الثابت أدبياً ان التضخم من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر وتتأثر بتغيرات أسعار الصرف، لذا تم في هذه الدراسة ربط التضخم بتغيرات أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الجديد، وتدور مشكلة الدراسة حول السؤال التالي:

هل هناك علاقة بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم في فلسطين؟

1.1.3. أهمية الدراسة:

1. تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها الذي يرتبط مباشرة بتأثير تغيرات أسعار الصرف على معدلات التضخم لكونه مؤشراً رئيسياً في اقتصاد كل دولة، ومنّ المعلوم أن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي يُعدّ هدفاً رئيسياً لسياسات الاقتصاد الكليّ، والذي تسعى إليه حكومات دول العالم، وذلك لكبح التضخم نظراً لما له من تكاليف وأعباء اقتصادية واجتماعية يتحملها الاقتصاد الوطني وأفراد المجتمع وخاصة الطبقات الاجتماعية الفقيرة، والعاملة بأجور ورواتب ثابتة ومحددة.
2. قلّة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فهذه الدراسة ستضيف المعرفة المهمة بخصوص العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم في فلسطين.

1.1.4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين أسعار الصرف ومعدلات التضخم في فلسطين، (الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الجديد) للبيانات في الفترة (1996-2016)، باعتبار أن سعر الصرف أحد أهم محددات التضخم.

1.1.5. فرضية الدراسة:

للإجابة عن السؤال الرئيسي في هذه الدراسة يمكن وضع هذه الفرضية كي تكون منطلقاً للدراسة:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) بين أسعار الصرف ومعدلات التضخم في فلسطين.

1.2. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي، والقياسي الإحصائي في تحليل بيانات أسعار الصرف والتضخم مقيساً بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (Consumer Price index).

1.2.1. متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل هو سعر الصرف

المتغير التابع هو معدل التضخم

1.2.2. نطاق الدراسة وحدودها:

1. الحدود الزمنية: شملت الدراسة الفترة بالأعوام، وكانت واحداً وعشرين عاماً من عام 1996 إلى عام 2016.

2. الحدود المكانية: شملت الدراسة معدلات التضخم في فلسطين، وأسعار صرف الدولار مقابل الشيكل.

1.2.3. محددات الدراسة:

البحث في تأثير سعر الصرف على معدل التضخم للفترة 1996-2016 علماً أنّ معدل التضخم له محددات أخرى غير سعر الصرف.

1.3. هيكل الدراسة:

تتأول البحث إطارين متكاملين، هما الإطار النظريّ والإطار التطبيقيّ لتحليل العلاقة بين أسعار الصّرف (الدولار مقابل الشيكل) ومعدل التضخّم (مقيساً بمؤشر أسعار المستهلك) في فلسطين خلال الفترة 1996-2016، ليتضمّن البحث:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة؛ ليشمل مشكلة الدراسة، أهميتها، أهدافها، فرضيتها، منهجيتها، متغيراتها، نطاقها حدودها ومحدداتها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة؛ ليشمل سعر الصّرف والتضخّم والعلاقة بينهما، وتطورات النظام النقدي في فلسطين.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الرابع: التحليل الكمي للعلاقة بين سعر الصّرف ومعدل التضخّم.

الفصل الخامس: نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الثاني الإطار النظري

في هذا الفصل تمّ التطرق إلى مفهوم سعر الصّرف وصيغته وأنواعه ومحدداته وتطور أنظّمته في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتمّ التطرق إلى مفهوم التضخّم وأسبابه وأنواعه ونتائجه ومؤشّرات قياسه وسياسات مكافحته، وتناول المبحث الثالث التحليل النظري للعلاقة بين سعر الصّرف والتضخّم، وفي المبحث الرابع تمّ تحليل العلاقة بين سعر الصّرف ومعدل التضخّم في فلسطين للفترة (1996-2016)، أما في المبحث الخامس تمّ توضيح طبيعة النظام النقديّ في فلسطين.

2.1. المبحث الأول: سعر الصّرف المفهوم والأنظمة والمحددات

2.1.1. مقدمة

تطورت الحياة الاقتصادية وتطورت معها أيضا العلاقات الدوليّة بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال، ولكنّ ذلك لن يتمّ إلا إذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول، ويمكن أن تكون هذه العملة عملة أحد البلدين المتعاملين، ويمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذي وزن اقتصادي لا بأس به، وهنا نكون في إطار ما يُعرف بعملية صرف العملات التي أصبحت لا غنى عنها، وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن سعر الصّرف وكيف يؤثر على المبادلات الاقتصادية بين الدول، وعلى الاقتصاد المحلي لكلّ دولة.

2.1.2. مفهوم سعر الصّرف

يُعرّف سعر الصّرف على أنه عدد الوحدات من عملة أجنبية، معبراً عنه بوحدات من العملة الوطنيّة (خليل، 2005، صفحة 838)، أو هو الكميّة التي يمكن الحصول عليها من عملة دولة ما مقابل وحدة واحدة من عملة دولة أخرى (Gordon, 2012, p. 161).

و تُكتب تسعيرة العملات الصعبة بطريقتين:

1. **التسعيرة المؤكدة:** تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تُشترى مقابل

وحدة واحدة من العملة الوطنية (قدي، 2006، صفحة 103).

2. **التسعيرة غير المؤكدة:** هي عكس الأولى، فهي تبرز الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية

الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية.

2.1.3. صيغ سعر الصّرف وقياسها:

2.1.3.1. سعر الصّرف الاسمي: *Nominal exchange rate*

يعبر سعر الصّرف الاسمي عن وحدة من العملة المحلية التي تدفع ثمناً لعدد من الوحدات من العملة الأجنبية، إذ إنّ سعر الصّرف الاسمي يمثل المقياس لعملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، بحيث تتم عملية مبادلة تلك العملات حسب أسعار هذه العملات المعلنة بين بعضها البعض (بلفاسم، 2003، صفحة 5)، ويتمّ تحديد سعر الصّرف الاسمي طبقاً للطلب والعرض على ذلك السعر في سوق الصّرف في لحظة زمنية معينة؛ ولهذا يمكن لسعر الصّرف أن يتغير تبعاً للعرض والطلب، أو بدلالة نظام الصّرف المعتمد في البلد، حيث أنّ هذا السعر هو سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوة العملة الشرائية أو المستويات العامة للأسعار (عبد القادر، 2011، ص115).

وينقسم سعر الصّرف الاسمي إلى قسمين سعر الصّرف الرسمي وهو المعمول به فيما يخصّ المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصّرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف إسمي للعملة في البلد نفسه، ويتغير سعر الصّرف الاسمي يومياً، إما بالتحسّن الذي يعني ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وإما بالتدهور الذي يعني انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لذا فإنّ سعر الصّرف الاسمي يُنظر إليه على أنه يقيس الأسعار النسبية بين عملتين نقديتين (سعيد وأبو السعود، 2002، ص175).

2.1.3.2. سعر الصّرف الحقيقي: *Real Exchange Rate*

يُعرّف سعر الصّرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحليّة مقيساً بعملة مشتركة (Li, 2004, p. 556) ، أو أنه المعدل من سعر الصّرف الاسميّ بين الدولة وشركائها التجاريين، مع التعديل على الفرق بين (معدلات التضخّم) أو المستويات النسبية للأسعار بين الدولة وشركائها التجاريين (Gordon, 2012, p. 167).

ويمثّل سعر الصّرف الحقيقي عدد الوحدات من السلع الأجنبيّة اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحليّة، وهذا يعني أنّ سعر الصّرف الحقيقي يُعدّ مفهوماً حقيقياً يقيس الأسعار النسبية لسلعتين (خضر، 2012، ص20).

لو فرضنا أنّ مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي البلد الأجنبي هو (P^*) وفرضنا ان (E) هو سعر الصّرف الاسمي كما هو في المعادلة (1)، فإن سعر الصّرف الحقيقي يعرف كالآتي:

حيث (e) هو سعر الصّرف الحقيقي، يعكس الأسعار الأجنبيّة بدلالة الأسعار المحليّة (Ingram & Dunn, 1993, p278).

2.1.4. أنواع سعر الصّرف

1. **سعر الصّرف العاجل (الحاضر) Rate spot**: هو مبادلة عملة محليّة بعملة أجنبيّة، شرط أن تكون عملية دفع العمليتين وتسليمهما فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الاتفاق، وميزة هذا النوع من سعر الصّرف التغير المستمرّ وفقاً لعرض العملات والطلب عليها (عوض الله، 2003، صفحة 189).

2. **سعر الصّرف الأجل Forward Rate**: هو السعر المحدد لبيع عملية ما أو شرائها في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويُحدد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في تاريخ إبرام عقد الصفقة نفسها، فمثلاً: يستطيع أحد الاقتصاديين أن يدخل في اتفاق اليوم مع البنك لشراء (2000) يورو تُسلّم بعد ستة أشهر من اليوم بسعر

(1 يورو = 15.1 دولار أمريكي) ولم تتم عملية دفع العملة وقت التوقيع، وبعد مرور ستة أشهر يحصل هذا المتعامل على (2000 يورو) مقابل (2150 دولار) بغض النظر عن ماهية سعر اليورو في ذلك الوقت .

وعادة ما يكون السعر الآجل للعملة الأجنبية مقيماً بعلاوة أو خصم في السعر الحاضر، فإذا كان الآجل أكبر من الحاضر يكون السعر الآجل علاوة عن السعر الحاضر، أما إذا كان السعر الآجل أصغر من السعر الحاضر، فإن السعر الآجل يكون بخصم عن السعر الحاضر، وتحسب العلاوة أو الخصم وفقاً للمعادلة (2):

سعر الصّرف الآجل = سعر الصّرف الحاضر + ثمن التأجيل (2)

ثمن التأجيل عندما يكون موجِباً يُسمّى المرابحة وعندما يكون سالِباً يُسمّى الوضعية (الحسني، 1991، صفحة 158) .

2.1.5. تطور أنظمة أسعار الصّرف:

تم توضيح كيف كانت تُحدّد أسعار الصّرف عن طريق أبرز الانظمة المؤثرة على سعر الصّرف ودورها في تحديد سعر الصّرف، باعتبار مسألة اختيار نظام الصّرف معقدة وتخضع لظروف اقتصادية.

أولاً: أنظمة الصّرف قبل انهيار نظام بريتن وودز

يعنى بها الكيفية التي حُددت على أساسها أسعار صرف العملات، وقد تنوعت انظمة الصّرف عبر التاريخ بسبب تعدّد الانظمة النقدية الدولية، و تُلخص كالاتي:

1. أسعار الصّرف في ظل قاعدة الذهب: ظهر هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، ويتم بمقتضاه ربط قيمة العملة المحليّة لكلّ دولة منضمة فيه بوزن معني من الذهب والعملات الوطنيّة للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام، ويترتّب على احتفاظ كلّ دولة بسعر ثابت لعملتها، مقومة بالذهب أن يتحقّق سعر

ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، وتمثّل قاعدة الذهب الشكّل الأول والأساسيّ لنظام
سعر الصّرف الثابت، ويتطلّب شروطاً أساسيّةً هي (حشيش، 1999، صفحة 135):

- وضع قيمة ثابتة للعملة الوطنيّة بالذهب.
- قابلية تصريف العملة بالذهب أو العكس دون شروط.
- حرّية تصدير واستيراد الذهب وهو غير محقّق دوماً، وأن يكون سعر شراء وبيع الذهب نفسه في كلّ الدول.

2. أسعار الصّرف في ظل قاعدة العملات الورقية: بدأ بعد الحرب العالمية الأولى زيادة استخدام العملات الورقية بعد انهيار قاعدة الذهب، وانحصر الذهب لغرض الاستيرادات العسكرية، ومن مميزات قاعدة العملات الورقية (موري، 2009، صفحة 11):

- لا يمكن تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس.
- تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.
- تُحدّد الورقة النقدية بسعر رسمي.
- تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلّبات واسعة.
- تُعدّ الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات وهي ذات قوة إبراء قانونية (الحسني، 1991، صفحة 173).

3. أسعار الصّرف في ظل الرقابة على الصّرف: يُقصد بالرقابة على الصّرف وضع السلطة النقدية قيوداً تنظم التعامل في النقد الأجنبي وتحويل العملات يكون بشروط، وظهر في 1929 لما بدأت ألمانيا ودول أوروبا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية في تطبيقه، ويقصد "بالرقابة على الصّرف" مجموع الإجراءات والقرارات والقوانين التي تصدرها الدول بغرض توجيه معاملات أفرادها مع العالم الخارجي طبقاً لما تراه مناسباً لظروف اقتصادها القوميّ، وبما يحقّق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية (الحسني، 1991، صفحة 123).

4. نظام استقرار أسعار الصّرف : بظهور صندوق النقد الدوليّ جاء نظام بريتن وودز بنظام نقديّ دوليّ جديدٍ أطلق عليه نظام استقرار الصّرف. ويتمثّل فحواه في أنّ هذا النظام جعل أسعار الصّرف مستقرّةً عند أسعار التعادل للعملات، حيث تحدد كلّ دولة سعر الصّرف عملتها بالدولار الأمريكيّ أو الذهب حيث يعادل واحد دولار ما قيمته (0.88867 غرام) من الذهب، مع تقيّد كلّ دولة في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعليّ لسعر التعادل

باتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق سعر التعادل بشرط مسايرتها مع أحكام الصندوق، وقد سمح الصندوق بإمكانية زيادة سعر الصرف أو نقصه والذي حددته الدولة لعمالتها بحدود (1%) عن سعر التعادل.

ولا يعني نظام استقرار سعر الصّرف جمود سعر التعادل وعدم قابليته للتغيير، فقد أقرّ اتفاق بريتن وودز مبدأ تغيير سعر التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق وفقاً لقواعد محددة، ففي 1968 قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها بمعدل (11.1%) كما قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بنسبة (9%)، واشترط صندوق النقد الدوليّ موافقته للحصول على تخفيضٍ في قيمة العملة للدول الراغبة في التخفيض بنسبة تتجاوز (10%) من سعر التعادل الأصليّ.

وقد شهد هذا النظام في السنوات الأولى من السبعينيات تحولاً جذرياً عندما تخلّت البنوك المركزيّة، سواء في خطوات فردية أو في خطوات مشتركة، عن مساندة أسعار التعادل لعملاتها الوطنيّة وتركت أسعار صرف عملاتها تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب عليها في السوق، ولعلّ قرار الرئيس الأمريكي نيكسون في سنة 1971 بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض قيمته بنسبة (8%) كان كفيلاً بإحداث فوضى كبيرة في النظام النقديّ الدوليّ، حيث تمّ توسيع هامش التغيرات المباحة في قيمة العملات إلى (2.25%) كما أحدث ارتفاعاً وانخفاضاً عن أسعار التعادل الجديدة بالدولار من خلال اتفاقية سميتوثبان سنة 1971، ثم تلتها اتفاقية بال سنة 1972 التي أقرت تنظيمًا نقدياً جديداً باسم الثعبان الأوروبيّ وعلى وجه التحديد (الثعبان داخل النفق).

وفي ظلّ عدم استقرار الأوضاع النقدية الدوليّة وإقدام الولايات المتّحدة الأمريكية على تخفيض ثانٍ للدولار الأمريكيّ سنة 1973 بنسبة (10%) وعدم إمكانية بعض الدول الالتزام بالهامش المحدد أعلنت الدول تعويم عملاتها (عماري و بوناصري، 2016، صفحة 25).

ثانياً: انظمة الصّرف بعد انهيار نظام بريتن وودز

عند انهيار نظام بريتن وودز تنوّعت انظمة الصّرف وهي كالآتي:

1. انظمة سعر الصّرف الثابتة: يمكن لهذه الانظمة تثبيت سعر صرف العملة الى:

أ- عملة واحدة: تربط سعر صرف عملة البلد بعملة دولية قوية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار والمكانة.

ب- سلة من العملات: يتم ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات قد تكون لعملات قوية أو عملات الشركاء التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

ت- سعر الصرف الثابت المرن: يتم في هذا النظام المحافظة على ثبات العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف مع تحديد مجال التقلب المسموح به (عماري و بوناصري، 2016، صفحة 26).

2. أنظمة أسعار الصرف العائمة:

بنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلاً من الثابت ونظام الرقابة لتزايد المبادلات وحركة رؤوس الأموال، فهو نظام قابل للتعديل تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، ويمكن ان تتميز بين (قدي، 2006، صفحة 116):

أ- التعويم الموجه أو المدار: يتميز التعويم المدار بإمكانية تدخل السلطات النقدية لتغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية من أجل التأثير على العملة المحلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال بيع العملة الوطنية بهدف زيادة عرضها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها، أو شراء العملة من أجل الطلب عليها وارتفاع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال (دويدار، 2007، صفحة 68).

ويمكن التمييز بين التعويم النظيف الذي تقوم السلطات النقدية في ظلّه بترك سعر الصرف يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي وانشئ في الوقت ذاته ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وذلك بتخصيص أرصدة كافية من الذهب والاحتياطات النقدية تسمح للسلطات النقدية ان تتدخل في سوق الصرف بائعاً أو مشترياً لحماية قيمة عملتها الخارجية.

ب- التعويم النظيف: تترك السلطات النقدية سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب ليبقى سعر الصرف خاضعاً للسوق.

ت- نظام سعر الصرف المتعدد: له وجهان، فبالنسبة للنقد الأجنبي (البيع) ، تلجأ السلطات النقدية إلى فرض سعر صرف مرتفع بالنسبة للواردات من أجل حماية الصناعة المحلية

من المنافسة، كما يمكن لها أن ترفع من سعر صرف عملتها للتخفيف من عبء ديونها الأجنبية، أما من حيثُ شراءُ النقد الأجنبي فيمكن للسلطات النقدية تبني سعر صرف منخفض من أجل تشجيع الصادرات، وللحصول على دخل يمكنها رفع سعر صرف عملتها لمشاركة الشركات الأجنبية المستغلة لموارد طبيعية كالبتترول نظراً لما تحقّقه هذه الشركات من أرباح (موري، 2009، صفحة 112).

2.1.6. كيفية تحديد أسعار الصّرف

1- حالة العملة التي يتمّ تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخّل: فهذه العملات تظل أسعارها ثابتةً عبر الزمن باتجاه العملة المرتبطة بها ما دامت السلطات النقدية للبلد المعنيّ لم تُحدِث أيّ تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

2- حالة التعويم الحرّ دون أيّ ارتباط: يتمّ هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق الصّرف الحرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخّل، وإنما يتغير السعر في سوق الصّرف يومياً حسب تقلّبات العرض والطلب، وتتأثر هذه التقلّبات بدورها بالتوقّعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخّل السلطات النقدية أحياناً وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

3- حالة الارتباط بسلة من العملات: في هذا الموضوع إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدوليّ من خمس عملات لكلّ منها وزنّ معين، ونشير هنا الى أنّ سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما تعتمد الدول أيضاً عملة للتدخّل غالباً (الدولار الأمريكي) يتمّ بها إرساء القيمة المحددة يومياً في سوق الصّرف للعملة الوطنيّة (حميدات، 2000، الصفحات 109-111).

2.1.7. محددات سعر الصّرف

كثيراً ما تتعرض العملة إلى تغيرات متواصلة تتسبب بتغيير المعاملات الاقتصادية للدولة بسبب عوامل معينة، نذكر منها:

1. كمية النقود أو عرض النقود: يرى (ملتون فريدمان) أنّ حركات الأسعار تعكس بشكل أساسيّ التغيرات المهمة في كمية النقود، وأنّ هناك علاقةً وثيقةً بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضاً (الغالبى، 2011، صفحة 61).

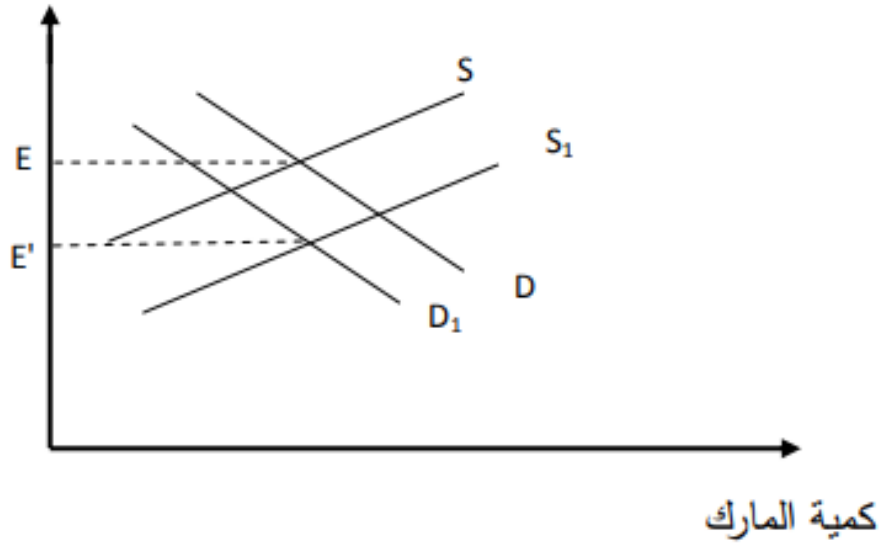
2. التغير في قيمة الصادرات والواردات: إذا زادت الصادرات مقابل الواردات، فسوف ترتفع قيمة العملة نتيجة لتزايد الطلب الأجنبي عليها، ممّا يحفّز على الاستيراد وهذا ما يعيد التوازن إلى سعر الصّرف.

3. تغير معدلات التضخّم: يتسبب التضخّم الداخلي بتراجع قيمة العملة في سوق الصّرف وفي حالة الركود ترتفع قيمة العملة، لو افترضنا ارتفاع قيمة عملة بلد ما بنسبة (15%) مع استقرار المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى، فالتضخّم الداخلي في هذا البلد سيجعل طلب المستهلكين على السلع الخارجية يزداد، وكذلك الطلب على العملات الأجنبية، وكنتيجة للأسعار المرتفعة من سلع هذا البلد، وبالتالي يقلّ عرض العملة الأجنبية في سوق الصّرف نتيجة تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا يدلّ على أنّ للتضخّم أثراً في تغير سعر الصّرف للعملات المختلفة.

يمكن توضيح ذلك من خلال المثال الآتي:

على افتراض أنّ معدل التضخّم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموّه في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ هذه التطورات تؤدّي إلى تحرك مُنحني الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى (D1) ويتحرك مُنحني عرض المارك في ألمانيا إلى (S1) وينخفض سعر الصّرف لهذه التطورات إلى (E*) كما هو موضّح في الرسم التوضيحيّ (1):

كمية الدولار



رسم توضيحي 1: آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف، المصدر: (الحجار، 2003، صفحة 22)

4. التغير في معدلات الفائدة: إنَّ ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي، وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي (موري، 2009، صفحة 43).

5. التدخّلات الحكوميّة : يحدث هذا عندما ينوي البنك المركزيّ تعديل سعر صرف العملة بما لا يتلاءم مع سياسته المالية والاقتصادية.

6. العوامل العسكريّة والسياسيّة: تكون في أحيان كثيرة متعلّقة بالأخبار والنشرات المالية أو تصريح لمسؤول معين فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات الذين غالباً ما يتخذون قراراتهم المالية بناءً على هذه الأخبار.

وتلخيصاً لما جاء في هذا الفصل، فإن أسعار الصرف تُعدّ عنصراً مهماً، يساعد ويسهم في تطوير التجارة الخارجية، فهي وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول من خلال توسيع الصادرات والواردات، وسعر الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدوليّة من خلال قوى العرض والطلب عليه داخل سوق الصرف، وهذا الأخير بآلياته ومتعامله زاد من فعالية المعاملات (الصادرات والواردات).

2.2. المبحث الثاني: التضخم مفهومه وأسبابه ونتائجه

2.2.1. مقدمة

يُعدّ التضخم من أحد أكبر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات العالم في وقتنا الحاضر، وبصفة عامة، فهو يُعبّر عن عملية مستمرة من الارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ لذلك فهو يُعدّ ظاهرةً غير مرغوب بها، نظراً لما يترتب عليها من آثار ومشاكل اقتصادية واجتماعية ضارة أبرزها التأثير على المستوى المعيشي لأصحاب الدخل الثابت أو المحدود في المجتمع.

ويخلق التضخم حالةً من عدم الاستقرار في الأسواق، نتيجة التغيير في القوة الشرائية للنقود بالانخفاض، ويجبر أصحاب الفائض التوجّه نحو الادخار في الأصول كالأراضي، والعقارات، والذهب.

ويزيد من الطلب نحو العملات الأجنبية بشكل يقلل من الطلب على العملات المحلية ويؤدي إلى تدهور قيمتها، وهو ما يعرّز عدم ثقة الافراد بها وإضعافها، كما تتخفّض القدرة التنافسية للصادرات الوطنية، بسبب التأثير على سعر صرف العملة في أسواق العملات.

تتضارب النظريات المفسّرة لظاهرة التضخم التي تفرز بدورها تضارباً في السياسات التي تنشأ القضاء على هذه الظاهرة أو الحدّ من تفاقمها. ومن الأسباب الهامة لاختلاف النظريات المفسّرة للتضخم تكمن في اختلاف الفلسفات الاقتصادية التي تستند إليها هذه النظريات.

2.2.2. مفهوم التضخم و تعريفه

تختلف تعريفات التضخم باختلاف الفترات الزمنية والظواهر، ومن أهمّ الظواهر التي يستخدم مصطلح التضخم لوصفها الزيادة في مستويات الأسعار، والزيادة في مستويات الدخل والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف، إلا أنّ محور هذه الدراسة يركّز على الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية.

يتمثّل المظهر العام لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، وتُقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن ان يُفتنى بهذه الوحدة

من النقد من مختلف السلع والخدمات، ومن الواضح أنّ هذا الكمّ من السلع والخدمات يقلّ بارتفاع أثمانها، ويزيد بانخفاض هذه الأثمان، ومن ثمّ تشير القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية إلى وحدة النقد عكسيًا مع ارتفاع المستوى العام للأسعار. وبالتالي يمكن القول إنّ المظهر العام للتضخم يتمثل في الارتفاع المتواصل المستمرّ والمحسوس للمستوى العام للأسعار، والذي يقود إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود (Gordon, 2012, pp. 234-235).

2.2.3. أسباب التضخم

تُبين الأدبيات الاقتصادية أنّ التضخم ينشأ بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية التي من أبرزها:

1. التضخم الناجم عن الطلب Demand-pull Inflation وهو الذي ينشأ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي (القوة الشرائية) مقابل ثبات العرض الكلي من السلع والخدمات.
2. التضخم الناجم عن التكاليف Cost Push Inflation وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في مؤسسات الأعمال، فقد تقوم الإدارات برفع رواتب العاملين وأجورهم فيها، كما قد ترتفع الإيجارات والاشتراكات، وتكاليف التطوير، والتحسين بشكل يؤدي إلى زيادة المستوى العام للتكاليف في المؤسسة (النسور، 2014، صفحة 194).
3. التضخم المشترك Mixed inflation و ينتج هذا النوع عن التضخم بسبب ارتفاع حجم النقود المتداولة لدى الأفراد مع بقاء حجم السلع والخدمات ثابتاً ممّا يؤدي الى ارتفاع الطلب الكليّ مع بقاء العرض الكليّ ثابتاً (سميسم، 2010-2011، صفحة 214).

2.2.4. أنواع التضخم

2.2.4.1. أنواع التضخم حسب حدته:

يُقسّم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

- 1- التضخم الجامح (Hyperinflation, three digit per annum): ويُعرف بالدورة الخبيثة للتضخم، وفيه ترتفع الأسعار بصورة كبيرة بحيث تكون نسبة الارتفاع أعلى من (1000%) سنويًا،

ومميزته الأساسية أنه ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود وزيادة عرضها، كما ينشأ نتيجة النقص الطبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات والنفقات التي يعقبها ارتفاع في الأسعار.

2- التضخم الزاحف (Creeping inflation, one digit per annume): ويُسمى أيضاً بالتضخم المعتدل، وهو أقلّ خطورةً وشدةً من التضخم الجامح، وفيه ترتفع الأسعار بصورة بطيئة وبمعدلات لا تفوق (10%) سنوياً، وهي معدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار في التضخم الجامح، وهكذا فهو يتطلب فترةً زمنيةً طويلةً حتى يظهر ومن ثم معالجته من قبل الدولة تكون أقلّ صعوبة (عناية، 2000، صفحة 62).

2.2.4.2. أنواع التضخم حسب المصدر:

1- التضخم المحلي: وهو مرتبط بالعوامل الداخلية، إذ إنّ الإخلال في الهيكل الاقتصادي، وكذلك اختلال الأداء فيه قد تتبعها تغيرات على مستوى الأسعار بالارتفاع، مما يبرز تلك الظاهرة.

2- التضخم المستورد: يكون ناتجاً عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف أقطار العالم، وبخاصةً بين الدول الصناعية والدول النامية (عناية، 2000، صفحة 62).

2.2.5. النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

ينتج عن التضخم نتائج خطيرة أحيانا تكون ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، فمن النتائج التي تؤثر على الاقتصاد انخفاض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد رغم الزيادة الاسمية في حجم الاستثمار.

ويؤثر أيضاً على انخفاض قيمة العملة والقدرة التنافسية للصادرات، بحيث يؤدي ارتفاع الأسعار للسلع المحلية إلى انخفاض الصادرات وزيادة الطلب المحلي على الاستيراد، مما يحدث عجزاً في الميزان التجاري.

يؤثر التضخم على توزيع الدخل في المجتمع، فقد تتمركز القوة الشرائية في أيدي الأغنياء، وهكذا تزيد الفروقات بين طبقات المجتمع، إضافة إلى انخفاض في المستوى الاستهلاكي لدى فئات

الدخل المحدود، وما يرافق ذلك من انخفاض في معدلات الطلب الكلي، حيث يصبح فيها الركود الاقتصادي مُهدِّدًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (Manfred, 2002, p. 17).

ويؤثر التضخم على ربحية المؤسسات وحملة الأسهم، بحيث تتجه الأرباح إلى الزيادة بمعدل يفوق معدل الزيادة في الأسعار.

2.2.6. مؤشرات قياس التضخم

ثمة العديد من مؤشرات قياس معدل التضخم، وأهمها:

1. مؤشر الناتج الإجمالي (GDP deflator)، وهو يقيس المستوى العام لأسعار جميع السلع والخدمات في السوق.

2. مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، وهو على عكس مؤشر الناتج الإجمالي فهو مؤشر ثابت ظهر خلال الحرب العالمية الأولى، ويصدر حالياً شهرياً من (BLS) في الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام سلة من المنتجات أو السلع الموجودة في السوق التي يشتريها المستهلكون شهرياً.

يتم إعطاء نسبة لكل سلعة تبعاً للكميات المشتراة منها بناءً على مسح للمستهلكين، فسلة السوق (Market Basket) توضح كيف يوزع المستهلكون نفودهم على مختلف السلع والخدمات في عدة مجالات، منها الرعاية الصحية، النقل، التعليم، السكن، والرفاهية، وتختلف هذه السلة من بلد لآخر، وهذا مثال على سلة سوق في الاقتصاد الأمريكي (Gordon, 2012, p. 136).

يختلف مؤشر أسعار المستهلك عن مؤشر الناتج الإجمالي، إذ إن مؤشر أسعار المستهلك يشمل السلع والخدمات الخاصة بالمستهلكين أو المواطنين العاديين، أما مؤشر الناتج فيشمل كل السلع والخدمات التي تنتج في الاقتصاد، بغض النظر عن الجهة، بالإضافة إلى ذلك، فإن مؤشر أسعار المستهلك يشمل أسعار السلع المستوردة، أما مؤشر الناتج فلا يشملها.

3. مؤشر أسعار المنتجين (PPI's) : يقيس الأسعار التي يحصل عليها المنتجون مقابل منتجاتهم في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وليس فقط في المرحلة النهائية، وتُقسم لثلاث مراحل، هي:

1- المنتجات النهائية (Finished Goods)

2- المنتجات قيد الإنتاج (processed goods)

3- مواد أولية (Raw material)

ومن ميزاته انه يخصم الزيادة في السعر التي تحدث في نهاية عملية الإنتاج.

2.2.7. سياسات مكافحة التضخم:

1. **السياسة النقدية (Monetary Policy):** وتُعرف بأنها تلك البرامج أو الإجراءات التي

تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع؛ وصولاً إلى الأهداف المرغوبة، وفي

معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي (Ammer, 1977, p. 269).

وتسعى السياسة النقدية عادة الى التحكم في كمية النقود، والائتمان والاستقرار في الأسعار

والنمو الاقتصادي، ومن أدواتها تحريك أسعار الفائدة نحو الارتفاع الذي يؤدي إلى تقييد الطلب

مباشرة، ورفع أسعار الفائدة يزيد من نسبة الودائع ويسهم بشكل كبير في تكوين رؤوس الأموال.

2. **السياسة المالية (Fiscal Policy):** وتُعرف بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات

العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة، تتمثل في السياسات والإجراءات

المتصلة بمستوى الإنفاق العام وبمستوى هيكل الإيرادات العامة (Klein, 2000, p.

176).

وتهدف السياسة المالية إلى التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد باستخدام أدواتها

التي تتكون من الإنفاق الحكومي والضريبة.

2.3. المبحث الثالث: التحليل النظري للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم

2.3.1. قنوات انتقال سعر الصرف إلى التضخم.

1. القناة الأولى التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لجوستاف كاسل ، ووفقاً

لآرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بالنسبة

نفسها التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحليّة فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإنّ قيمة التعادل للعملة المحليّة سوف تصبح أقلّ مما كانت عليه من قبل، وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله (الغالبي، 2011، صفحة 68).

2. أما القناة الثانية التي يصدر عنها علاقة سعر الصّرف بالتضخّم فهي قناة تخفيض قيمة العملة أو انخفاضها أي ارتفاع سعر الصّرف الأجنبيّ، وهو يؤدّي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحليّة، إلا أنّ قوة التأثير على الأسعار المحليّة والفترة التي يستغرقها تحقّق هذا التأثير لا يزال محلّ خلاف، وذلك لأنّ قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة، منها نسبة الواردات إلى إجماليّ السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحليّة التي تختلف من اقتصاد لآخر، إذ من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصّرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجماليّ السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة (الغالبي، 2011، صفحة 69).

3. أما القناة الثالثة فهي أثر تغيرات سعر الصّرف على تغير الأجر النقديّة التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصّرف من خلال جمودها، وأنّ آثار تخفيض قيمة العملة "ارتفاع سعر الصّرف الأجنبيّ" على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجر الاسميّة والأسعار لذلك التخفيض، فكّلما ارتفعت الزيادة في الأجر الاسميّة باعتبارها نتيجةً لتخفيض قيمة العملة قلّ التغير في الأجر الحقيقيّة، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجر مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل إلى الانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصّرف الاسميّ على الأجر الحقيقيّة وعلى مستوى الناتج قليلاً، وعليه فإن ربط الأجر بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصّرف.

وخلاصة القول إنّ تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحليّة مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدّي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبيّة، وانخفاض كلّ من الصادرات وعرض النقد الأجنبيّ ممّا يدفع سعر الصّرف الأجنبيّ إلى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهمّ العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصّرف وتقلباته (خضر، 2012، صفحة 47).

2.3.2. تأثير نظام سعر الصّرف على التضخّم.

تم سابقاً تناول تقسيمات نُظَم أسعار الصّرف، وفيما يلي تم البحث في علاقة نظم أسعار الصّرف بالتضخّم، حيث إنّ ربط سعر الصّرف يسمح بالمحافظة على معدل تضخّم منخفضٍ بالنسبة لممارسي السياسة الاقتصادية منذ القدم .

توفر أسعار الصّرف الثابتة مستوىً عالياً من الالتزام والصرامة بالنسبة للسياسات النقدية والمالية، في ظلّ أنّ ربط سعر الصّرف هو ذات مصداقية من حيث التزام السياسات بالحفاظ على معدل الربط، فانه على استعدادٍ كبيرٍ للحفاظ على قيمة العملة المحليّة، التي تخفّض من الآثار التضخّمية للتوسّع في العرض النقدي.

ففي دراسة منوعة من العيّينات، أجراها صندوق النقد الدوليّ (كلّ دول العالم، الدول الصناعية، الدول المنخفضة الدخل والمتوسطة) فتوصّلت الدراسة إلى أنّ الدول التي اتبعت نُظَم أسعار صرف ثابتة، فإنّ معدلات التضخّم فيها كانت (8%) و(14%) وللنظم الوسيطة و(16%) بالنسبة للنظم الحرة لأسعار الصّرف.

يمكن تبرير علاقة نُظَم أسعار الصّرف بالتضخّم وفقاً لنتائج الدراسة إلى عاملين مهمّين، هما:

1. الانضباط: إنّ الدول التي تنتهج نُظَم ربط لأسعار الصّرف لها معدلات منخفضة لنموّ العرض النقديّ، مع وجود تكلفة كبيرة عند التخلّي عن نظام ربط العملات، فمعدلات نموّ العرض النقديّ فإنّ حالة الربط قُدّرت سنويّاً ب(17%) أما بالنسبة للنظم الحرة، فقدرت ب(30%) وهذا بغضّ النظر عن مستوى الدخل في هذه الدول.

2. الطلب على النقود (بدافع الاحتياط) سوف يُخفض من معدلات التضخّم، وهذا في الدول التي تنتهج نظم الربط لأسعار الصّرف، حيث يعزز في الثقة من قيمة العملة واستقرارها، وعليه فإنّ معدل دوران النقد سوف يكون أقلّ مع انخفاض ملحوظ في أسعار الفائدة المحليّة، هذا في ظلّ المفهوم المطلق لمصداقية السياسة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال في الدراسة السابقة أسعار الفائدة في ظل نظم الربط كانت (0.2%) و(1.8%) في النظم الوسيطة و(2.3%) في النظم الحرة لأسعار الصّرف (حسام الدين، 2008-2009، الصفحات 23-24).

2.3.3. أثر سعر الصّرف على التضخّم.

يظهر أثر سعر الصّرف على التضخّم من خلال نموذج (BP-LM-IS) حيث التغيير في معدلات الفائدة يكون ناتجاً عن انتقال منحني (LM) نتيجة تطبيق البنك المركزي سياسة نقدية أو تحرك (IS) الناتج عن اتباع الدولة لسياسة مالية معينة، وكذلك له علاقة بطبيعة حركة رؤوس الأموال ونوع نظام سعر الصّرف المتبع أو المتبني.

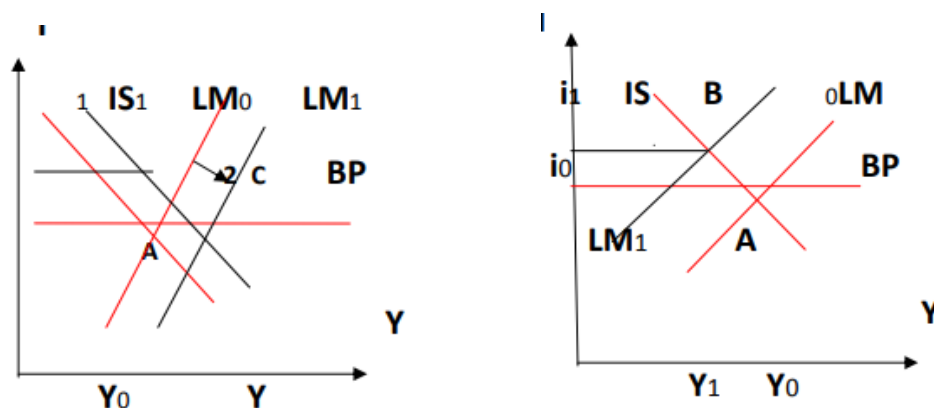
تجدر الإشارة إلى أن فعالية السياسات في أنظمة الصّرف المختلفة متباينة، وتم توضيحها من خلال الجدول (1):

جدول 1 : نظام سعر الصّرف وفعالية السياسة النقدية في ظل الاقتصاد المفتوح، (الرحمن، 2004، صفحة 79)

نظام سعر الصرف	خصائص الاقتصاد	فاعلية السياسة النقدية
الثابت	- حرية انتقال رؤوس الاموال - ارتفاع قيمة السلع التي يتم الاتجار فيها دولياً (ارتفاع حجم التجارة الدولية).	- تصبح السياسة النقدية غير فعالة، وعادة ما يتساوى معدل الفائدة مع المعدلات الدولية.
الثابت	- عدم حرية انتقال رؤوس الأموال. - ارتفاع قيمة السلع التي لا يتم الاتجار فيها دولياً (انخفاض حجم التجارة الدولية).	- تؤدي السياسة النقدية دوراً فعالاً في التأثير على الطلب الكلي.
المرن	- حرية انتقال رؤوس الاموال. - ارتفاع قيمة السلع التي يتم الاتجار فيها دولياً.	- تتسم السياسة النقدية بالفعالية (وإمكانية امتصاص الصدمات الخارجية).
المرن	- عدم حرية انتقال رؤوس الاموال. - ارتفاع قيمة السلع التي لا يتم الاتجار فيها دولياً.	- السياسة النقدية تصبح فعالة من خلال تغييرات أسعار الفائدة وسعر الصرف.

2.3.3.1. أثر سعر الصرف الثابت على التضخم.

1- حركة تامة لرأس المال:



سياسة مالية توسعية، المصدر

رسم توضيحي 2: سياسة نقدية انكماشية،

(ملاك، 2001، صفحة 331)

Y: مستوى الدخل

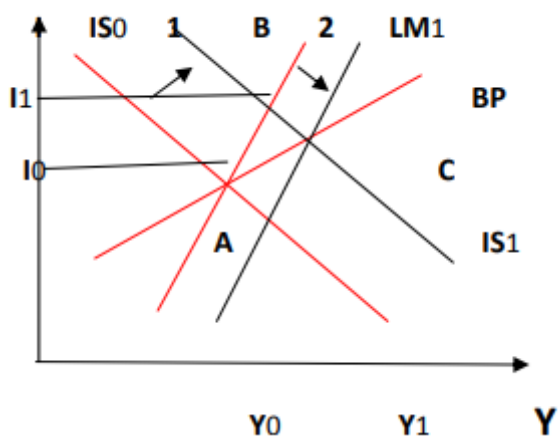
حيث أن IS: منحنى وضع التوازن في سوق السلع

i: معدل الفائدة

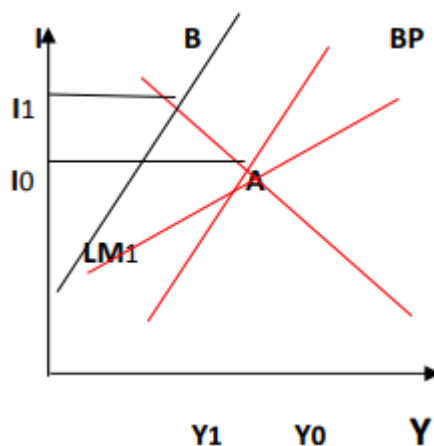
LM: منحنى وضع التوازن في سوق النقود

عند تطبيق سياسة نقدية انكماشية (خفض الكتلة النقدية) من طرف البنك المركزي أو انتهاج الدولة سياسة مالية توسعية (زيادة الانفاق الحكومي أو خفض الضرائب)، مما ينتج عنه تحرك منحنى (LM) يساراً أو منحنى (IS) يميناً، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الداخلية مقارنة مع معدلات الفائدة في الخارج بحيث يفضي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي لحدوث فائض في ميزان المدفوعات أي حدوث تضخم مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وبالتالي القيام بشراء العملة الأجنبية غير المرغوب فيها في السوق المحلي وعلى بيع العملة الوطنية (إصدارها) ومن ثم يرتفع عرضها فيؤدي إلى تحرك منحنى (LM) يميناً ليتحرك الاقتصاد ثانيةً ويتجه إلى النقطة (AC) مع إبقاء الدخل وسعر الفائدة ثابتاً.

2- حركة قوية (BP تحت LM)



رسم توضيحي 4: سياسة مالية توسعية، المصدر (الحمزاوي، صفحة 112)



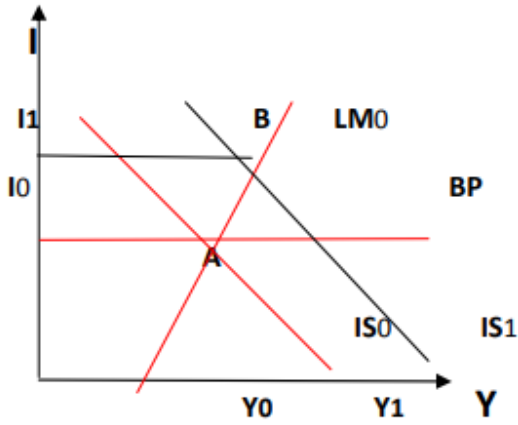
رسم توضيحي 3: سياسة نقدية انكماشية، المصدر (الحمزاوي، صفحة 112)

في حال تطبيق البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية (خفض الكتلة النقدية) أو اتباع الدولة سياسة مالية توسعية (تقليل الضرائب أو زيادة الانفاق الحكومي)، مما ينتج عنه تحرك منحني (LM) يساراً ومنحني (IS) يميناً نتيجة الزيادة في الطلب الكلي، ويتجه الاقتصاد بذلك من النقطة (A) إلى النقطة (B) مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الداخلية مقارنة مع معدلات الفائدة مع الخارج الذي يقود بدوره إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية أي عند المستوى (B) بوجود فائض في ميزان المدفوعات كما أن دخول رؤوس الأموال قوية لتغطية العجز المحتمل، والموجود على مستوى رصيد الميزان التجاري في النقطة (B) مما يؤدي إلى حدوث تضخم، ومن ثم زيادة

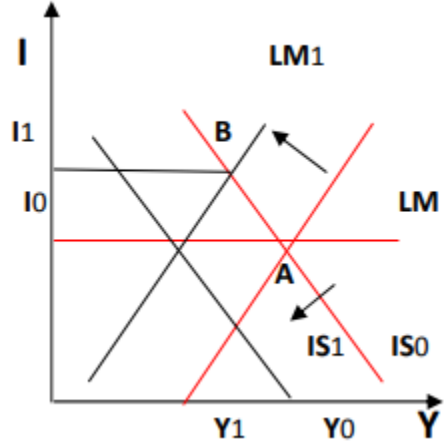
في الطلب على العملة المحلية، ومن ثم ارتفاع قيمتها، وبذلك انخفاض سعر الصرف، فهنا يقرر البنك المركزي تثبيت معدل سعر الصرف في مستواه الأولي، وبالتالي تغطية هذا الطلب المهم على النقد الوطني بواسطة القيام ببيعه والزيادة من كمية النقد المتداولة في السوق رفع (M0) مما يؤدي إلى تحرك منحني (LM) يميناً نحو الأسفل ليرجع الاقتصاد ثانية من النقطة (B) إلى النقطة (A) مع بقاء كلا من الدخل ومعدل الفائدة ثابتاً.

2.3.3.2. أثر سعر الصرف المرن على التضخم.

1. حركة تامة لرأس المال



سياسة مالية توسعية،

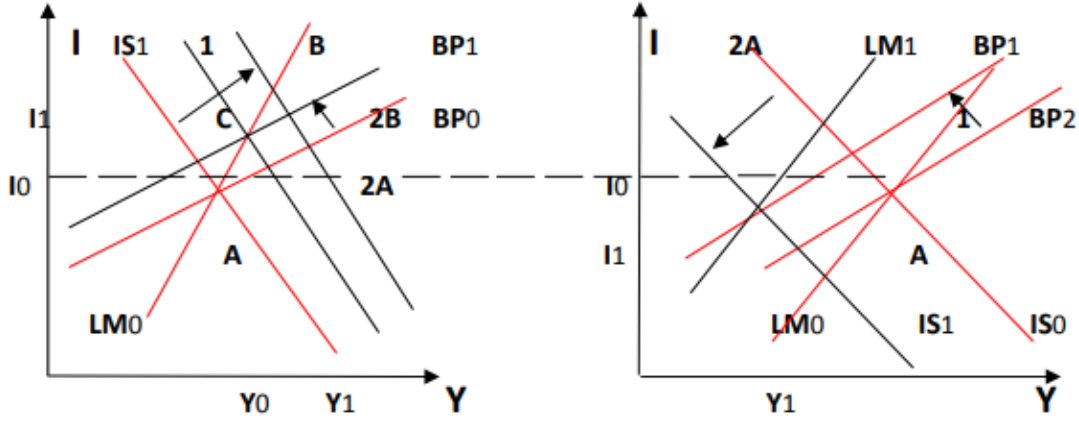


رسم توضيحي 5: سياسة نقدية انكماشية،

المصدر (الحمزاوي، صفحة 112)

عند انتهاء البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، أو انتهاء الدولة سياسة مالية توسعية مما ينتج عن تحرك منحنى (LM) نحو اليسار وتحرك منحنى (IS) مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية مقارنة بمعدلات الفائدة في الخارج، فيقود إلى تدفق مهم لرؤوس الأموال الأجنبية، بحيث يجعل ميزان المدفوعات في حالة فائض، أي وجود حالة تضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية، وبالتالي ارتفاع قيمتها على مستوى سوق الصرف الخارجي، حيث ينخفض سعر صرفها مما يسهم في انخفاض في مستوى الأسعار الخارجية بسبب ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية في الأسواق الدولية، وبالتالي ينخفض الطلب الكلي على السلع المحلية وزيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي ينخفض مستوى الطلب الكلي نتيجة الزيادة في الواردات وانخفاض الصادرات، مما يؤدي إلى تحرك (IS) يساراً ويستمر في الانتقال حتى يرجع التوازن الاقتصادي إلى مستواه الأصلي (A) .

2. حركة قوية لرأس المال (BP تحت LM)



رسم توضيحي 6 : سياسة نقدية انكماشية سياسة مالية توسعية، المصدر (الحمزاوي، صفحة 112)

عند انتهاج البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية أو اتباع الدولة سياسة مالية توسعية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية مقارنة مع معدلات الفائدة الخارجية، وذلك ناتج عن تحرك منحنى (LM) نحو اليسار، وتحرك منحنى (IS) يميناً ليتجه الاقتصاد من النقطة (A) إلى النقطة (B) أين يتواجد فائض في رصيد (BP) نتيجة توافد كميات مهمة من رؤوس الأموال لتغطية العجز المسجل على مستوى رصيد الميزان التجاري، أي حدوث تضخم في النقطة (B) بحيث يؤدي هذا الفائض إلى ظهور طلب كبير على العملة المحلية نتيجة الارتفاع في أسعارها في الأسواق الدولية، فيسهم ذلك في ظهور أثرين مختلفين، هما:

- تقلص مستوى الطلب الكلي وعليه يتحرك منحنى (IS) نحو اليسار .
- يسجل رصيد الميزان التجاري تراجعاً مما يحرك منحنى (BP) يساراً.

وتلخيصاً لما سبق نلاحظ أنّ سعر الصّرف قناة مهمة في السياسة النقدية، إذ إنّ تحقيق الاستقرار والارتفاع في سعر صرف العملة يساعد على التحكم الجيد في التضخم وانخفاض أسعار الواردات، كما يُستخدم سعر الصّرف وسيلة إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبيّ. ويصل تأثير تغيير سعر الصّرف إلى الاقتصاد المحليّ من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري ولهذا تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال. ويؤثر سعر الصّرف على الاقتصاد من خلال قناتين، الأولى: الطلب والعرض الكليّان، الثانية: التضخم، فسعر الصّرف يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحليّة والأجنبية من خلال قناتي الطلب والعرض

الكليتين واللتين تُعرفان بأثر الانتشار غير المباشر، ذلك أنّ تحركات سعر الصّرف تُؤثر على الطلب والعرض، ممّا يؤثر على التضخّم بصورة غير مباشرة.

ويؤثر تغيير سعر الصّرف بصورة مباشرة على التضخّم من خلال قناة الانتشار المباشر عن طريق زيادة أسعار الواردات أو الأسعار المحليّة للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدوليّة.

2.3.4. تأثير تقلبات أسعار الصّرف على الاقتصاد الفلسطينيّ من جهة وعلى المواطن

من جهة أخرى:

1. تأثير ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل انخفاض قيمة الشيكل

يجب التفريق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة (Devaluation)، وهو إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في ظلّ نظام الصّرف الثابت؛ وذلك بتخفيض ما تمثّله العملة الوطنيّة من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبيّة، أي رفع سعر الصّرف الأجنبي، ويقابله مفهوم رفع قيمة العملة (Revaluation)، وبين انخفاض قيمة العملة (Depreciation)، فهي حالة تلقائية نتيجة ظروف اقتصادية في ظلّ نظام الصّرف المرن أو المعوم، كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة لسوق الصّرف الأجنبيّ ويتعلق التخفيض بالعملات في سوق الصّرف الأجنبي فقط، في حين يمتدّ الانخفاض إلى السوقين سوق الصّرف والسوق الداخليّ للسلع والخدمات، ويقابلها مفهوم ارتفاع قيمة العملة (Appreciation) (مؤسسة الملح بسكرة، 2006، صفحة 58).

وتجدر الإشارة إلى أنّ من يقوم بتطبيق سياسات اقتصادية على عملة الشيكل كالتخفيض أو الرفع هو البنك المركزيّ الإسرائيليّ، وأنّ الاقتصاد الفلسطينيّ يتأثر باعتباره تابعاً فقط من جراء هذه السياسات.

إنّ ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، بمعنى انخفاض قيمة الشيكل يؤدي إلى:

أ- الأثر على الواردات: إنّ انخفاض قيمة العملة أو تخفيضها باعتباره سياسة اقتصادية مقصودة يُفضي إلى ارتفاع أسعار الواردات، مقومةً بالعملة المحليّة مع ثباتها بالعملة

الأجنبية، مما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات، وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية الأمر الذي يقود إلى تحسين الميزان التجاري، ومنه تسوية العجز في ميزان المدفوعات، لكن هذا مرتبط بشروط، أهمها:

- مرونة العرض الخارجي للواردات؛ فقد تقوم الدول المصدرة للسلع المستوردة من الدول المنخفضة لقيمة عملتها برد فعل يعكس أثر هذا التخفيض، مما يحول دون الحد من تخفيض الواردات، لأن أسعارها لم تتغير، مقومة بالعملة المحلية، وتنتهج الدول في ذلك أساليب عدة من بينها نظام الإعانات ونظام الإغراق، ويتمثل نظام الإعانات في تقديم مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة؛ أما نظام الإغراق فهو بيع السلع المنتجة محلياً في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة انتاجها، أو يقل عن ثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، أو يقل عن الثمن الذي تُباع به في السوق الداخلي.

- مرونة الطلب الداخلي على الواردات: يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات، ويمكن تحقيق ذلك في أن ارتفاع أسعار الواردات قد يؤدي إلى نقص نسبي في الطلب عليها، لكن هذا النقص يكون في السلع الكمالية، وبما أن جل ما تستهلكه الدول النامية يكون مستورداً من تجهيزات و مواد غذائية وأدوية، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية لا يؤدي إلى نقص الواردات، بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة سوء حالة ميزان مدفوعاتها، ذلك لأن الجهاز الانتاجي لهذه الدول غير قادر على انتاج سلع بديلة للواردات، وقد يوفر جزءاً من هذه الواردات، لكن بأسعار ليست تنافسية (صالح، 2010-2011، صفحة 133).

أما بالنسبة لفلسطين، فإن معظم مستورداتها من السلع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها أو انتاجها، فذلك يعني أن الاستيراد لن يقل، بل سيؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية، أو زيادة المستوردات من إسرائيل، حيث أن الحصّة الكبرى من الواردات في الاقتصاد الفلسطيني هي من إسرائيل، وكانت قيمة الواردات من دول العالم كافة في نهاية عام 2016 ما يقارب (5,363,768) والقيمة بالألف دولار أمريكي، وكانت قيمة الواردات من اسرائيل

(3,123,190) والقيمة بالألف دولار أمريكي، بما يقارب نسبة (58.22%) من إجمالي الواردات (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

ب- الأثر على الصادرات:

ففي حال انخفاض قيمة العملة أو تخفيضها باعتبارها سياسية اقتصادية قد تلجأ إليها الدول النامية من أجل تحسين ميزان مدفوعاتها؛ وذلك من خلال إمكانية الزيادة في حجم الصادرات، وبالتالي زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة، والحد من الواردات، أي تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، لكن نجاح هذه السياسة يتوقف على عدة عوامل، منها مدى مرونة الجهاز الانتاجي لهذه الدول، ومدى مرونة الطلب على صادراتها.

- مرونة الجهاز الانتاجي: إن زيادة الصادرات أمر مرتبط بزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الانتاج، إذ أنه لاعتماد سياسة التخفيض لا بد أن تكون قوى الانتاج قادرة على الاستجابة للطلب العالمي على هذه المنتجات، إلا أن معظم الدول تواجه العديد من الصعوبات لزيادة الانتاج بصفة عامة والسلع الموجهة للتصدير بصفة خاصة، حيث تصطم بصعوبات في استغلال الطاقات العاطلة وزيادة الإمكانيات المتاحة لقطاع التصدير؛ إذ يتطلب ذلك موارد أخرى، ويتطلب أيضاً بعض الوقت قبل أن تسهم هذه الموارد في العملية الانتاجية (صالح، 2010-2011، صفحة 132).

- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحليّة: تبقى صادرات الدول النامية تحت رحمة مستوى النشاط الاقتصاديّ للدول التي تستورد صادراتها، وهي في العادة الدول الصناعيّة، حيث يتعرض لدورات من الركود الاقتصاديّ الذي يؤثر في الطلب على منتجات الدول النامية، فيؤدي الركود الاقتصاديّ في الدول الصناعية إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية، وبالتالي انخفاض أسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات الدول النامية، مما يعني أن سياسة تخفيض قيمة العملة في الدول النامية يبقى مرتبطاً بحالة اقتصاديات الدول الصناعيّة، إذ إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية، فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض

الأسعار؛ فإن هذا لن يحسّن من حصيلّة الصادرات للدول النامية، ممّا يؤديّ إلى تدهور أكبر لميزان المدفوعات، لأنّ حصيلّة الصادرات قد انخفضت من جهة السعر، ومن جهة الكميّة، الأمر الذي يُعمّق العجز في ميزان المدفوعات للدول المعنية. علماً أنّ قيمة صادرات الاقتصاد الفلسطينيّ في نهاية (2016) بلغت (926,499) والقيمة بالألف دولار أمريكي، منها ما يصدر لإسرائيل بقيمة (770,812) والقيمة بالألف دولار أمريكي، بما يعادل نسبة (83.19%) (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

- ت- انخفاض قيمة الشيكال يؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية.
- ث- الأثر على حركة رؤوس الأموال: من ضمن الأساليب الرئيسيّة والمهمّة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو التخفيض، ويتمّ التخفيض عندما يتوقّع الأفراد أنّ الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنّب الخسارة المحتملّة من جراء التخفيض أو البحث عن أرباح (الساعدي و عبد، 2011، صفحة 92)، لذا يتوجّب على الدولة التي تُخفض قيمة عملتها ان ترتفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال الخارجية ولتفادي هروبها، وهذا يؤثّر سلباً على النمو الاقتصاديّ (صالح، 2010-2011، صفحة 123).
- ج- أما بالنسبة للموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار، ففي حال ارتفاع قيمة الدولار مقابل الشيكال، فإنّ قوتهم الشرائية ترتفع خصوصاً الذين يسددون قروضهم بالشيكال.
- ح- أما بالنسبة للموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالشيكال، ففي حال ارتفاع قيمة الدولار سوف يتضرّرون، وبخاصّة المقترضون بالدولار، لأنّ قيمة القسط الشهريّ سترتفع.

2. تأثير انخفاض قيمة الدولار مقابل ارتفاع قيمة الشيكال، و يؤدي ذلك إلى:

- أ- انخفاض أسعار الواردات، ممّا يزيد من الاستيراد، ويقلل من الطلب على المنتجات المحليّة، وذلك يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية، وعندما يقلّ الطلب على المنتجات المحليّة تنخفض أسعارها، وبالتالي يقلّ الإنتاج ممّا يؤثّر على الناتج الإجماليّ.
- ب- انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة الودائع الادخارية والودائع لأجل التي تمت مراكمتها بالدولار، حيث بلغ اجمالي ودائع الجمهور (حكومة وقطاعاً خاصاً) في نهاية

سبتمبر/أيلول 2018 لدى المصارف الفلسطينية ما يقارب (12.2 مليار دولار) (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير).

ت- انخفاض قيمة الدولار يؤثر على قيمة المعاملات النقدية المقدره بالدولار، مثل الأراضي والعقارات والسيارات وإيجارات المساكن وغيرها من الأصول.

ث- انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية المصدرة للخارج باستثناء تلك المصدرة لإسرائيل؛ وذلك لأنّ انخفاض الدولار والدينار مقابل الشيكل يرفع أسعار المنتجات الفلسطينية في الخارج؛ لأنّ تكاليف عناصر الإنتاج سترتفع؛ وذلك بسبب انها تُدفع بالشيكل الجديد.

ج- زيادة الطلب على الشيكل الجديد بدافع الاحتياط، إضافةً إلى اعتباره مخزناً للقيمة والادخار، مما يؤدي إلى زيادة قيمة أرباح سك العملة (السينيوريج) التي يجبيها بنك إسرائيل، وتُعرّف على انها الدخل الذي يجنيه الطرف الذي يحتكر حقّ إصدار العملة، حيث فُدرت خسارة الطرف الفلسطيني حسب دراسة (فيشر، 2001) نتيجة عدم إصدار عملة ما يقارب (5.5%) بالمتوسط من الناتج المحليّ الإجماليّ.

ح- أما بالنسبة للموظّفين الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار، ففي حال انخفاض قيمة الدولار مقابل الشيكل؛ فإنّ قوتهم الشرائية تتخفض خصوصاً الذين يسدّدون قروضهم بالشيكل.

خ- أما بالنسبة للموظّفين الذين يتقاضون رواتبهم بالشيكل، ففي حال انخفاض قيمة الدولار سوف يستفيدون، خاصّةً المقترضين بالدولار، لأنّ قيمة القسط الشهريّ ستتنخفض.

د- تحرك رؤوس الأموال إلى الداخل.

2.4. المبحث الرابع: تحليل واقع التضخم وسعر الصرف في فلسطين لفترة الدراسة 1996-2016

2016

يتأثر معدل التضخم معياراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين بالعديد من المتغيرات، أهمها الطلب العام ومستوى الدخل الفردي، ومستويات التضخم في إسرائيل، وأسعار الصرف للعملة المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً سعر صرف الدولار مقابل الشيك، وفي هذا الجزء سأعرض لتطور معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية، إذ يُبين الجدول (2) مؤشر أسعار المستهلك ومعدل التضخم لفترة الدراسة:

جدول 2 : مؤشر أسعار المستهلك ومعدل التضخم ومعدل سعر الصرف لفترة الدراسة 1996-2016 ، المصدر سلطة النقد الفلسطينية ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السنة	مؤشر أسعار المستهلك	معدل التضخم	معدل سعر الصرف	السنة	مؤشر أسعار المستهلك	معدل التضخم	معدل سعر الصرف
1996	54.92		3.25	2007	85.36	1.861575	3.84
1997	58.81	7.08303	3.53	2008	93.80	9.887535	3.80
1998	62.09	5.577283	4.16	2009	96.39	2.761194	3.77
1999	65.53	5.540345	4.10	2010	100.00	3.745202	3.54
2000	67.37	2.807874	4.04	2011	102.88	2.88	3.82
2001	68.19	1.217159	4.41	2012	105.74	2.779938	3.73
2002	72.08	5.704649	4.73	2013	107.56	1.721203	3.47
2003	75.26	4.411765	4.37	2014	109.42	1.729267	3.88
2004	77.52	3.002923	4.30	2015	110.99	1.434838	3.90
2005	80.7	4.102167	4.60	2016	110.75	-0.21624	3.84
2006	83.8	3.841388	4.22				

*ملاحظة: معدل التضخم تم احتسابه من قبل الباحثة وفق المعادلة الآتية:

$$Inflation = \frac{Cpi_t - Cpi_{t-1}}{Cpi_{t-1}}$$

حيث:

- Cpi_t : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ما.

- Cpi_{t-1} : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة.

في عام 1996 بدأ معدل التضخم بالانخفاض بحيث بلغ (7.6%)، بعد ان بلغ معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية أقصى مستوى له عام 1994، حيث بلغ (14%)، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الطلب المحلي وانخفاض الاستهلاك الناجم عن انخفاض الأجور وانخفاض متوسط نصيب الفرد، وكذلك تراجع حجم المساعدات المقدمة للفلسطينيين. (الرضيع، 2013)

أما في الفترة ما بين 1997 إلى 2000، فقد شهد معدل التضخم تذبذباً واضحاً، وبلغ أدنى مستوى للتضخم في الأراضي الفلسطينية عام 2001، حيث وصل معدل التضخم إلى (1.21%)، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار الواردات وانخفاض التضخم في إسرائيل الناجم عن تباطؤ الاقتصاد العالمي عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي وقعت بأمريكا في سبتمبر 2001 (الرضيع، 2013).

ارتفع معدل التضخم في السنوات 2002 و 2003 بحيث بلغ على التوالي (5.70%) (4.41%)، وكان ذلك بسبب انتفاضة الأقصى والإغلاقات المستمرة التي أثرت على الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وكان ذلك على الرغم من انخفاض معدلات البطالة وزيادة نصيب الفرد من الدخل (سلطة النقد الفلسطينية، 2004).

أما في الفترة من 2004-2005 فقد بلغ معدل التضخم (3.0%) (4.1%)، حيث زاد معدل البطالة وازداد نصيب الفرد من الدخل (سلطة النقد الفلسطينية، 2005).

أما في عام 2006 فقد انخفض معدل التضخم مقارنة ب 2005 فكان (3.84%)، ويعود ذلك إلى انخفاض الطلب المحلي وتراجع دخل الفرد بسبب انقطاع الرواتب للعاملين في الجهاز الحكومي، وتوقف المساعدات الدولية عقب فوز حركة حماس بانتخابات المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة العاشرة بمفردها (الرضيع، 2013).

شهد العام 2007 انخفاضاً حاداً ووصل معدل التضخم إلى (1.86%) بسبب توقف المنح، وتعذّر السلطة الفلسطينية عن دفع رواتب موظفيها.

أما في العام 2008 فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني أعلى معدل تضخم منذ 1994، بحيث وصل (9.88%)، ويعود ذلك إلى الحرب على غزة، بالإضافة إلى موجة الغلاء وارتفاع الأسعار العالمية عقب أزمة الرهن العقاري التي حدثت في أمريكا أغسطس 2008 (سلطة النقد الفلسطينية، 2009).

وتراجع معدل التضخم في الأعوام 2009 و 2010 بطريقة لافتة، وكان (2.76%) (3.74%) ويعود ذلك إلى ارتفاع مستويات الأسعار في إسرائيل، وزيادة الطلب المحلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2011).

أما في العام 2011 فقد شهد معدل التضخم انخفاضاً واضحاً، حيث بلغ (2.88%) بسبب زيادة السلع المهربة من الأنفاق في قطاع غزة، إذ تُعدّ تكاليف تهريبها من الانفاق أقلّ من استيرادها عن طريق المعابر (الرضيع، 2013).

أما في الفترة من 2012 إلى 2015 فقد واصل معدل التضخم بالانخفاض المستمر بالرغم من رفع ضريبة القيمة المضافة بواقع نصف نقطة مئوية لتبلغ (15%)، وكان هذا الانخفاض جراء التراجع في أسعار السلع المستوردة.

أما في عام 2016 فقد انخفض معدل التضخم إلى أقل مستوى له ليصل إلى (-0.21%)، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية في الأسواق العالمية، وفي إسرائيل.

أما بالنسبة إلى سعر الصرف، فسيتمّ تسليط الضوء على تطور نظام سعر صرف الشيكل في إسرائيل لأنها التي تمّلك حقّ إصداره وحقّ تطبيق سياسات نقدية ومالية من خلاله البنك المركزي الإسرائيلي.

يتحدّد سعر صرف الشيكل حالياً، وبعد رفع جميع القيود عن العملة الأجنبية بواسطة سوق النقد الدوليّة، علماً أنّ الوضع كان مختلفاً فيما مضى؛ إذ كان سعر صرف العملة الإسرائيلية شأنه

شأن جميع العملات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية سعراً ثابتاً يتغير أو ينخفض بقرار من الحكومة.

وفي عام 1975 تبنت إسرائيل سياسة التخفيض الزاحف لعملتها، وقد استمر هذا النظام لمدة عامين، أصبح بعدها سعر الصّرف يتحدد يومياً من قبل بنك إسرائيل بحسب تذبذبات السوق (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2013).

وبالنظر إلى الجدول (2) نرى تذبذباً واضحاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل لفترة الدراسة، حيث يظهر ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بمعنى انخفاض قيمة الشيكل من 1998 حتى 2006، حيث كانت تسعى الحكومات في تلك الفترة إلى كبح جماح العُجوزات في ميزانياتها من خلال تخفيض نسبة العجز في الناتج الاجمالي، وقد حققت ذلك وانعكس ذلك أيضاً على ارتفاع قيمة الشيكل مقابل الدولار في عام 2007، فقد أسفرت اتفاقية التجارة الحرة التي توصلت إليها إسرائيل مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى إتاحة الفرصة للإسهام في مشاريع تجارية دولية أسهمت في النمو الاقتصادي.

صمد الاقتصاد الإسرائيلي أمام الأزمة المالية عام 2008، خصوصاً في القطاع المصرفي باستخدام سياسات نقدية من خلال البنك المركزي الإسرائيلي، بالإضافة إلى مرونة سوق العمل، حيث اضطروا إلى تخفيض الأجور مما زاد في معدل البطالة، إلا أن الاقتصاد عاد إلى التعافي في 2009 وعادت الأجور وفرص العمل إلى التحسن (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2013).

وفي العام 2010 انضمت إسرائيل إلى صفوف الاقتصاديات العالمية الرائدة من خلال حصولها على عضوية منظمة التعاون الدولي والتنمية OECD، مما أدى إلى تخفيض الدين الإسرائيلي عبر اتباع سياسات مالية وانمائية وتخفيض الضرائب وزيادة تطور سوق رأس المال (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2013).

وفي العام 2014 ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل؛ ويعود ذلك إلى تحسن أداء الكثير من المؤشرات المالية والاقتصادية، وبشكل إيجابي أهمها تحسن مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي، وكذلك تحسن مؤشر التصنيع ومبيعات التجزئة، بالإضافة إلى قيام البنك المركزي الأمريكي برفع سعر الفائدة على الإيداع (موقع فلسطين اليوم، 2015).

وفي عام 2016 انخفض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، وجاء ذلك نتيجة تحسّن مؤشرات الوظائف وتحسّن الصادرات الإسرائيلية، بالإضافة إلى الاستقرار النسبيّ الجيوسياسيّ في إسرائيل (محمد عبد الله خبيصة).

2.5. المبحث الخامس: النظام النقدي في فلسطين

2.5.1. المقدمة:

يتميّز الوضع الاقتصاديّ في فلسطين بخصوصيّة تميّزه عن بقية الاقتصاديات في العالم. وذلك بسبب رُزوخ الشعب الفلسطينيّ تحت الاحتلال، والذي بدوره يفقده حقّ السيادة الكاملة على أراضيه وموارده الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاقتصاد الفلسطينيّ، ومنعه من النموّ كباقي دول العالم، ومع استلام السلطة الفلسطينيّة المسؤولية على الأراضي الفلسطينيّة، ورثت تشوهاتٍ هيكليةٍ في جميع القطاعات، وأهمّها القطاع الاقتصاديّ والسياسيّ، حيث أثرت تلك الاختلالات التي خلفتها سياسات الاحتلال الإسرائيليّ على هيكل الموازنة العامة الفلسطينيّة التي تعتمد على المنح والمساعدات الدوليّة والإيرادات الضريبية المحصّلة عن طريق إسرائيل (المقاصة)، وضعف الإيرادات المحليّة فيها.

2.5.2. تطور النظام النقديّ في فلسطين:

تعدّ النقود أو المسكوكات الوسيلة المباشرة التي تُنظّم العلاقات الاقتصادية، وأول المسكوكات التي استُعملت في فلسطين هي مسكوكات الدولة الفارسيّة سنة 333 قبل الميلاد في عهد الملك دارا الأول، فئة تُدعى (دارك)، وفئة تُدعى (سجلوس)، ومع ازدهار التجارة بين أثينا والساحل الفلسطينيّ استُعملت الدراغمت اللاتينية وهي مسكوكات فضيّة، وفي عهد الإسكندر الأكبر استُخدمت مسكوكات سُمّيت بستينتر (الزيدة، 2003، صفحة 68).

أما في فترة الحكم العثماني من 1510 إلى 1917م، فكانت النقود العثمانية هي السائدة في فلسطين، وكانت فضيّةً وذهبيّةً حتى عام 1914م، ثمّ نظام الذهب حتّى قيام الحرب العالميّة الأولى، حيث لجأت تركيا إلى إصدار أوراق نقدية ذات السعر الإلزاميّ لمواجهة تلك الحرب، حيث

كان الإصدار بكميات كبيرة تفوق الاحتياجات الاقتصادية للدولة العثمانية، مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم النقدي في جميع أرجاء الدولة العثمانية و من بينها فلسطين (يوسف، 1978، صفحة 7).

أولاً: فترة تداول العملة المصرية:

بعد احتلال بريطانيا لفلسطين سنة 1917م أصدرت قانوناً يقضي بتداول العملة المصرية، و من ثم أصبحت عملة قانونية متداولة في فلسطين، حيث كانت العملة المصرية مرتبطة بالجنيه الإسترليني البريطاني. لذا كانت العملة المصرية مستقرة في قيمتها (الايوبي، 2001، صفحة 232)، حيث كان سعر صرف الجنيه الإنكليزيّ الذهبيّ بسعر (97.5) قرشاً مصرياً.

ثانياً: فترة تداول العملة الفلسطينية 1927-1948م:

في عام 1927م أصدر وزير المستعمرات البريطاني قانون العملة الفلسطينية وعيّن مجلس النقد الفلسطينيّ الذي بدوره أصدر مرسوم النقد الفلسطينيّ، حيث ستكون الكتابة على النقد بالثلاث لغات: العربية والانكليزية والعبرية، وإنه سيضرب في لندن وقيمه تساوي (97.5) من القرش المصري، حيث تمّ تغيير العملات في ظلّ مرور البلاد بأزمة اقتصادية، و ارتفاع في مستويات التضخم (الزبدة، 2003، صفحة 69)، إذ إنّ الجنيه الفلسطينيّ يحتوي على (27447.123) حبة من الذهب الخالص، أي الوزن نفسه للذهب الخالص في الجنيه الإسترليني حينذاك (يوسف، 1978، صفحة 40)، واستمر تداول العملة الفلسطينية حتى 12 شباط من عام 1948 إثر صدور قرار بريطانيّ بخروج فلسطين من نظام منطقة الاسترليني، وبعد حرب 48 وهزيمة الجيوش العربية، قامت إسرائيل عام 1949م باستبدال ما لديها من نقد فلسطيني مع بريطانيا، أما في الضفة الغربية واستبدل الفلسطينيون ما لديهم من جنيهات فلسطينية بنقود أردنية؛ وذلك بعد العام 1950 مباشرة، أما بالنسبة لقطاع غزة فقد استمر التداول بالعملة الفلسطينية حتى يوم 1961/6/9م حيث صدر أمر من الحاكم المصريّ باستبدال الجنيه الفلسطينيّ بنقود مصريّ، واستمرّ تداول العملة المصرية في قطاع غزة والعملة الأردنية في الضفة الغربية حتى الاحتلال الإسرائيليّ لباقي الأراضي الفلسطينية في العام 1967 (البد، 2005، ص 6).

ثالثاً: فترة الاحتلال الاسرائيلي 1967-1993:

منذ إنشاء إسرائيل بعد 1948 اعتبرت الليرة الإسرائيلية العملة الرسمية لإسرائيل، ولها قوة إبراء غير محدودة (يوسف، 1978، صفحة 99)، وفي عام 1954 تمّ الإعلان عن إنشاء بنك إسرائيل الذي بدوره أخذ صلاحيات إصدار العملة الإسرائيلية (أبو عجوة، 2006، الصفحات 61-63)، وكان نظام سعر صرف الليرة الاسرائيلية المطبق من عام 1948 حتى 1970 هو نظام سعر الصّرف الثابت حسب نظام بريتون وودز الذي كان مطبقاً في العالم حتى 1971، حيث كان سعر صرف الليرة مقابل الدولار، بحيث 1 ليرة = 4 دولار، أي الليرة = الجنيه الإسترليني (جريس، 2005، صفحة 76).

وفي الفترة 1970-1980 تعرضت الليرة الإسرائيلية إلى تراجعٍ في قيمتها، بعدها وافق رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن على إصدار الشيكل، وأمر بنك إسرائيل بطباعته وكان كل شيكل = 10 ليرة، واستمرت ترتيبات الإصدار لمدة عامين حتّى بدأ التداول به رسمياً في 24 فبراير 1980 (أبو عجوة، 2006، صفحة 64)، إلا أنّ حدة التضخم في إسرائيل لم تتراجع، واستمرت في الارتفاع، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلي، ممّا أدى إلى تخفيض قيمة الشيكل بصورة كبيرة، إلا أنه تمّ إصدار فئة جديدة من الشيكل بحيث يصبح شيكل جديد = 1000 شيكل، وبقي الشيكل الجديد متداولاً في الاقتصاد الإسرائيلي، والعملة الرسمية الأكثر تداولاً في الأراضي الفلسطينية حتى هذه اللحظة.

إنّ المراحل التي مرّ بها سعر صرف النقد الإسرائيلي وانخفاضه بشكل كبير أثر على جُلّ الاقتصاد الفلسطيني وعلى المواطنين في الأراضي الفلسطينية، إذ إنّ هذا التخفيض لسعر صرف الشيكل يؤدّي إلى رفع أسعار الواردات التي هي بغالبها سلع أساسية كالقمح والسكر والأرز، وبالنسبة نفسها التي انخفض بها سعر صرف الشيكل وربما أكبر، وفي ظلّ عدم تعويض العاملين الذين يتقاضون أجورهم بالشيكل، فإنّ ذلك أدى إلى خفض أجرهم الحقيقي، وبالتالي أثر على مستويات معيشتهم، ويتضح ذلك إذا ما عرفنا أنّ (40%) من القوة العاملة الفلسطينية يتناولون أجورهم بالشيكل، وأنّ المواد الأساسية تمثّل حصّة الأسد في سلّة استهلاك المواطن الفلسطيني.

أما من ناحية تأثير انخفاض سعر صرف الشيكل على التصدير، فالمفروض انه يحفز الصادرات، ولكن إجراءات الاحتلال تحرم الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من ذلك الانخفاض (عبد الله، 1990، صفحة 21).

أما الأثر الأهم فكان في انخفاض القوة الشرائية على الدخل، وعلى المدخرات وعلى الإنتاج القومي والبطالة ومستوى المعيشة بشكل عام.

حيث كان مستوى التضخم في الضفة الغربية خلال الفترة من 1970-1989 حوالي (95%)، وتراوح بالارتفاع والانخفاض خلال السنوات ، والجدير ذكره أنه بعد إصدار الشيكل الجديد في عام 1985 انخفض معدل التضخم بشكل كبير قياساً بالسنوات السابقة (الزغموري و عبد الرازق، 1990، صفحة 59)، و خلاصة القول هنا إن انهيار سعر صرف الشيكل أدى إلى انخفاض قوته الشرائية وارتفاع نسب التضخم بالشيكل الجديد في الأراضي الفلسطينية، وهذا أهم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفلسطيني وفي ارتفاع معدلات البطالة بين الفلسطينيين، الأمر الذي أفضى إلى تدهور مستويات المعيشة وانتشار الفقر بين الفلسطينيين.

2.5.3. مرحلة السلطة الفلسطينية 1994:

جاء اتفاق باريس لتنظيم العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، باعتبار الشيكل الجديد أحد العملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية، وحدد اتفاق باريس الترتيبات النقدية كالاتي:

1. انشاء سلطة النقد الفلسطينية للقيام بجميع وظائف البنك المركزي، ما عدا أهم وظيفة من وظائف البنك المركزي، ألا وهي إصدار عملة فلسطينية، وبالتالي فقدت سلطة النقد تفعيل دور السياسة النقدية لإدارة السياسة الاقتصادية الفلسطينية من خلال التحكم في عرض النقد وسعر الفائدة.

2. استمرار استخدام الشيكل الجديد في مناطق السلطة الفلسطينية باعتبارها إحدى العملات الرئيسية المتداولة وباعتبارها وسيلة للدفع أيضاً، و بذلك أصبحت العملة الإسرائيلية عملة قانونية متداولة من قبل السلطة الفلسطينية والمواطنين الفلسطينيين من دون مطالبة

الحكومة الإسرائيلية بأية مبالغ مقابل استخدام العملة الإسرائيلية في مناطق السلطة، حيث تعود فائدة استخدام العملة إلى البنك المركزي الإسرائيلي (فيشر، 2001، ص117).

سمح الاتفاق النقدي لسلطة النقد الفلسطينية بتحويل فائض المبالغ المحصلة بالشيكل الجديد في مناطق السلطة الفلسطينية إلى عملات أجنبية حسب الكمية الزائدة من الشيكال في تدفقات ميزان المدفوعات ضمن حدود معينة، وحسب أسعار الصرف الرسمية في بنك إسرائيل، ولكن ميزان المدفوعات الفلسطيني لا يمكنه تحقيق فائض مع إسرائيل في هذه المرحلة. وذلك لأنّ محددات الطلب على الشيكال في الأراضي الفلسطينية أعلى من محددات عرض الشيكال، وكذلك بسبب العجز التجاري الدائم في التجارة بين مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل (صبيح، 2007، ص237).

الفصل الثالث الدراسات السابقة:

في هذا الفصل تم عرض بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع عالمياً وعربياً، منها ما هو باللغة العربية، ومنها ما هو باللغة الانجليزية وفي نهايتها تم التعقيب عليه.

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (خضر، 2012)

تأثير سعر الصّرف على المؤشّرات الكليّة للاقتصاد الفلسطينيّ (1994-2010)

هدفت الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشّرات الكليّة للاقتصاد الفلسطينيّ خلال الفترة 1994-2010، وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد الفلسطينيّ.

تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لإنجل-جرانجر، ومن ثمّ تمّ الاعتماد على طريقة المربّعات الصّغرى المخصّصة كلياً لتقدير الصيغة النهائية للعلاقة المقدرة بين المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى أسلوب آخر تمثّل في أسلوب الانحدار الخطّي البسيط؛ وذلك بالاستعانة بمعاملات الانحدار الذاتي التي تكمن أهميّة استخدامها في التخلّص من مشاكلّ الانحدار الخطّي وبالتحديد مشكلة الانحدار الذاتي.

وقد كانت نتائج هذه الدراسة كالآتي:

1. وجود علاقة عكسيّة بين سعر الصّرف، وكلّ من الناتج المحلّي الإجماليّ والإيرادات والنفقات العامة والتضخّم.

2. وجود علاقة طردية بين سعر الصّرف وإجماليّ الصادرات والواردات.

محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، دراسة قياسية (1995-2013)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهمّ المحددات والعوامل الاقتصادية المؤثرة في معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية (1995-2013)، من أجل الوصول إلى مقترحات تساعد في تخفيض معدلات التضخم والتقليل من آثاره في الاقتصاد الفلسطيني.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مجموعة من المتغيرات المتوقع تأثيرها على معدلات التضخم تمثلت في (معدل النمو الاقتصادي، الإنفاق العام، المساعدات الدولية، الدين العام، سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل البطالة، عرض النقد، عجز الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي، الاستقرار السياسي)، وتم الاستعانة ببرنامج Eviews لإيجاد العلاقة بين المتغيرات.

كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

1. وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وكلّ من (معدل النمو الاقتصادي، عرض النقد، العجز المالي، معدل البطالة والانفتاح الاقتصادي).
2. وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف والاستقرار السياسي.
3. عدم وجود أيّ علاقة أو تأثير بين معدل التضخم وكلّ من (الإنفاق العام، المساعدات الدولية، الدين العام، معدل الفائدة).

قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في العراق للمدة 1990-2016

هدفت هذه الورقة البحثية لتحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، 1990-2016، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي ابتداءً من اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية والمتمثلة في اختبار دالة الارتباط الذاتي (ACF) واختبار جذر الوحدة بطريقة ديكي فولر الموسعة (ADF) واختبار فيليبس، وللبحث عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة (Juselius - Johansen)، وللكشف عن العلاقة السببية تم استخدام اختبار Granger.

و كانت أهم نتائج الدراسة كالتالي:

1. أن العلاقة التوازنية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي غير محسومة بسبب فشل اختبار الإمكان الأعظم في إثبات وجود هذه العلاقة.
2. عدم تحقق فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين هذين المتغيرين خلال فترة الدراسة، ويمكن عزو غياب العلاقة الى التشوهات البنوية في الاقتصاد العراقي، واضمحلال دور السياسة النقدية في التأثير على اتجاهات سعر الصرف، بسبب الرقابة الشديدة المفروضة على نظام الصرف والانتقال من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام سعر الصرف الموعوم المدار عام 2004، حيث انعكس ذلك سلباً على طول فترة الدراسة.

دراسة (مسعودة، مرزوق 2016):

أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الجزائر؛ وذلك من خلال معرفة العلاقة بينهما، وتم ذلك من خلال تطبيق صفة عشوائية وتحليل التباين لاستنتاج العلاقة الموجودة بين متغيرين هما: سعر الصرف والتضخم وهذه العلاقة تسمح بقياس الأثر المفاجئ لمتغيرة التضخم أثر حدوث صدمة في متغيرة الصرف.

تم استخدام المنهج التاريخي الوصفي والمنهج القياسي الإحصائي، وتم استخدام سلسلة بيانات من سنة 1980-2014 في الجزائر، وتم استخدام نموذج (VAR) ونموذج الانحدار الذاتي ودوال الاستجابة لتحليل التباين واختبارات التكامل المتزامن، ونموذج تصحيح الخطأ.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. في الجانب التطبيقي: وجود أثر مباشر بين المتغيرين: سعر الصرف والتضخم، إذ إنّه كلما حدثت صدمة ولو طفيفة في متغيرة سعر الصرف سيكون لها أثر واضح على التضخم.
2. وجود علاقة بين التضخم وسعر الصرف، بمعنى أنّ زيادة سعر الصرف ستؤدي إلى زيادة التضخم والعكس صحيح.
3. تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على انخفاض قيمة العملة الوطنية، وتبعاً لذلك سوف يتغير سعر الصرف.
4. إنّ التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً التضخم.

دراسة (بتال، علي، المشهداني، 2014):

العلاقة الديناميكية بين سعر الصّرف والتضخم في العراق للفترة 1980-2010

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين سعر الصّرف والتضخم في العراق خلال السنوات 1980-2010، وذلك من خلال توظيف أسلوب التكامل المشترك، ومتمّجه تصحيح الخطأ، ودوال ردود الفعل ومكونات تحليل التباين.

واستخدم الباحثون عدة اختبارات لفحص استقرارية (سكون) البيانات وهي اختبار ADF ، PP ، KPSS، وتمّ تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وأسلوب متمّجه تصحيح الخطأ لتفسير هذه العلاقة الديناميكية.

وتوصّلت الدراسة عند تطبيق اختبار متمّجه تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة ديناميكية تبادلية طويلة الأجل بين سعر الصّرف والتضخم، كما أظهر تحليل دالة الاستجابة الفورية أنّ حدوث صدمة عشوائية في سعر الصّرف يكون له تأثير أنّي كبير في رفع معدلات التضخم وسعر الصّرف، بينما حدوث صدمة في التضخم يكون له تأثير أنّي ضعيف على سعر الصّرف.

دراسة (الهيبي، حمادي، عدنان 2010):

أثر تقلبات أسعار الصّرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي

تمحورت أهمية هذه الدراسة حول آلية تأثير تقلبات أسعار الصّرف في معدلات التضخم في الأردن وتركيا، باعتبار أنّ التقلبات في أسعار الصّرف من أهم المتغيرات التي تؤثر على معدل التضخم، فضلاً عن بقية المتغيرات النقدية والمالية الأخرى.

ربط الباحث بين منهجين رئيسيين، وهما: المنهج الوصفي التحليلي مقترناً بالمنهج القياسي الكميّ المستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه.

استخدم الباحث معادلة ربطها بمؤشر أسعار المستهلك؛ بحيث يكون هو المتغير المعتمد ومتغيرات مستقلة أخرى، منها سعر الصّرف وسعر الفائدة والعجز في الموازنة والنتاج المحليّ الإجماليّ والعجز في ميزان المدفوعات، وحالة عدم الاستقرار التي تؤثر على معدلات التضخم في الأردن وتركيا، كلّ دولة على جدى لسلسلة بيانات تمتد من 1980-2002.

أما نتائج هذه الدراسة، فكانت كما يلي:

1. وجود معدلات تضخم منخفضة في ظلّ أسعار صرف ثابتة صحيح في المدى القصير والمتوسط، وليس على المدى البعيد.
2. أظهر التحليل القياسي معنوية كلّ من سعر الصّرف وعجز الموازنة والنتاج المحليّ الإجماليّ وعجز ميزان المدفوعات وحالة عدم الاستقرار في التأثير على معدلات التضخم في الأردن وأنّ طبيعة العلاقة بين سعر الصّرف ومعدل التضخم كانت سالبة، أما في تركيا فأظهر التحليل معنوية كلّ المؤشرات السابقة، عدا حالة عدم الاستقرار.

انسجمت هذه النتائج مع فرضية البحث التي تشير إلى أنّ تقلبات أسعار الصّرف مع العوامل النقدية والمالية تسهم بشكل كبير في تقدير التغيرات في معدلات التضخم.

دراسة (سلامي، أحمد 2015):

اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصّرف ومعدلات التضخّم في الجزائر

دراسة تطبيقية للفترة 1970-2014

استخدمت الدراسة الأساليب القياسيّة الحديثة المستخدمة في الاقتصاد القياسيّ لدراسة العلاقة بين سعر الصّرف ومعدلات التضخّم، والمتمثّلة في اختبارات الاستقرارية باستخدام اختبارات جذر الوحدة ونظرية التكامل المشترك واختبار سببيّة جرانجر.

توصّلت الدراسة إلى الكشف عن عدم وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر الصّرف ومعدلات التضخّم، كما انها تكشف عن عدم وجود أيّ أثر للسببية في كلّ الاتجاهين، بمعنى أنّ نظرية تعادل القوة الشرائية نظرية لا تنطبق على الواقع الجزائري.

ويعود تفسير سبب غياب علاقة بين المتغيرين إلى الرقابة الشديدة المفروضة على نُظم الصّرف في الجزائر، من خلال آليتين هما: الرقابة النوعيّة التي تعمل على تحديد علاقة الدينار الجزائري بالعملات الدوليّة القابلة للتحويل وبقية العملات الأخرى، إضافة إلى الرقابة الكميّة من خلال فرض قيود في التعامل مع الطلب وعرض العملات الأجنبيّة محلياً.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Abdurehman, Hacilar 2016):

The relationship between Exchange Rate and inflation: empirical study of Turkey

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين معدلات التضخم وسعر الصرف عن طريق ربط سعر صرف عملة الليرة التركية بعملة بريطانيا، وذلك ما ميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى التي تربط سعر صرف الليرة التركية بالدولار الأمريكي.

تمّ فحص مدى وجود أو تأثير نظرية تعادل القوة الشرائية عند الربط بين معدلات التضخم في تركيا وأسعار الصرف (الليرة التركية مقابل البوند)، وكان ذلك عن طريق استخدام اختبارات تحليل البيانات:

- طريقة المربعات الصغرى (OLS (ordinary least square regression)

GARCH (generalized autogressive conditional heteroskclasticity)

ولفحص ثبات (سكون) البيانات استخدم الباحثان اختبار جذر الوحدة باستخدام معادلة ديكي فوللر المعدل.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

- عند استخدام نموذج (OLS) أظهر أنّ نظرية تعادل القوة الشرائية لا تنطبق على الواقع التركي، عند الربط بين معدلات التضخم وأسعار الصرف (الليرة مقابل البوند).
- عند استخدام نموذج ARCH,GARCH أشارت النتائج إلى أنّ الانحراف عن نظرية تعادل القوة الشرائية ليس عشوائياً، ولكنه يتّبع اتجاهاً معيناً، ليس تبعاً لعامل واحد، وإنما لعدة عوامل مثل تكاليف النقل وقيود الحكومة والتخصّص وعوامل أخرى.

Exchange rate volatility and inflation upturn in Nigeria: Testing for vector Error

حاولت هذه الورقة فحص تأثير تغيرات أسعار الصّرف (سعر صرف عملة نيجيريا) على التضخّم في نيجيريا باستخدام سلاسل البيانات الزمنية للفترة 1986-2012 باستخدام المنهجية المتمثلة باختبارات جذر الوحدة (ADF, PP, KPSS)، واختبار علاقة التكامل المشترك (Johanson, Julius)، واختبار جرانجر للسببية.

أظهرت اختبارات الاستقرار أنّ المتغيرات ثابتة عند الفرق الأول، وأنّ هناك علاقةً طويلةً الأمد بين المتغيرات، ولكن تتأثر العلاقة بعدة عوامل، منها عرض النقد، والناجح المحليّ الإجماليّ، والعجز الماليّ.

وكانت نتائج تحليل اختبار VECM كالآتي:

1. سعر الصّرف وعرض النقد والعجز الماليّ يؤثرون بشكلّ ايجابي ومهم في التضخّم.
2. الناجح المحليّ الاجماليّ يؤثر بشكلّ سلبي وغير مهم في التضخّم.

دراسة (Bobai, Urbangida, Umar 2013):

An assessment of Exchange rate and volatility and inflation in Nigeria

اختبرت هذه الدراسة أثر التقلبات في أسعار الصرف على التضخم في الاقتصاد النيجيري، استخدم الباحث سلسلة بيانات سنوية من سنة 1986-2010 لدراسة الموضوع.

واتبع الباحث أكثر من طريقة لإعداد الدراسة واستخراج النتائج، منها:

1. VECM(vector error correction mechanism)
2. Impulse response function
3. Variance decomposition , ARCH, GARCH tools of analysis

ومن أهم الاسئلة في الدراسة، هي: هل أن التغيرات في أسعار الصرف هي السبب الرئيسي للتضخم في نيجيريا؟

- ما هو نوع العلاقة بين التضخم وسعر الصرف من خلال SAP؟
- ما هي التأثيرات التي جعلت أسعار صادراتنا تتأثر بأسعار الصرف ، وربط الباحثان سعر الصرف بباقي متغيرات الاقتصاد الكلي؟

و كانت نتائج الدراسة كما يلي:

عند استخدام طريقة VECM أوضحت وجود صدمة سلبية بين سعر الصرف والتضخم، بحيث تكون زيادة (1%) فقط في معدل التضخم تؤدي الى انخفاض في سعر الصرف بنسبة (42%).

أما باستخدام طريقة ARCH, GARCH فقد أوضحت وجود تغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم وتغيرات مستمرة، لكن لم تجد علاقة بينهما.

ومن أهم التوصيات التي اقترحتها الدراسة، أن على الحكومات توجيه مصاريفها نحو قطاع الانتاج، خصوصاً الزراعة والصناعة، مما يسهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات، بحيث يُفضي ذلك إلى استقرار الأسعار، وبالتالي إلى استقرار أسعار الصرف.

دراسة (Yude Wang,2013):

The Impact of Exchange Rate changes on inflation: Case of China

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل أثر التغيرات في أسعار الصرف على معدلات التضخم المحلي باستخدام نموذج (VAR)، باستخدام بيانات لمعدلات أسعار الصرف الاسميّة ومؤشرات أسعار المستهلك في الصين للفترة الواقعة بين 2005-2013.

من خلال دراسة أثر التغير على سعر الصرف عن طريق التضخم يظهر أنّ هناك علاقةً سلبيةً بين أسعار الصرف الاسميّة ومؤشر أسعار المستهلك، وكذلك يظهر:

1. إنّ العلاقة بين أسعار الصرف الاسميّة ومؤشرات أسعار المستهلك هي علاقة سلبية.
2. إنّ تدخّل أسعار الصرف ليس مكتملاً، وذلك لأنّ الفترة طويلة المدى.
3. إنّ أسعار الصرف الاسميّة بإمكانها أنّ توضح جزءاً من تغيرات أسعار المستهلك.

دراسة (Edward,2006):

The relationship between exchange rate and inflation targeting revisited

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين استهداف التضخم وأسعار الصرف عن طريق ثلاثة محاور رئيسيّة، هي:

- تحليل فعالية سعر الصرف الاسمي باعتبارها حاضنةً للصدمات في الدولة التي تستهدف التضخم من خلال انظمة معينة.
- فحص إن كانت التغيرات في أسعار الصرف مختلفةً في الدولة التي تتبّع نظام استهداف أو في محاولة السيطرة على التضخم.
- مناقشة هل من الضرورة أن يؤدّي سعر الصرف دوراً في تحديد السياسة النقدية تحت نظام استهداف التضخم.

أما المنهجية التي اتبعتها الباحثة، فهي باستخدام بيانات لمؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتج للفترة الواقعة بين 1986-2005 لسبع دول مختلفة.

تم اختبار نظامين أساسيين، وهما:

- inflation targeting (DIT).

- Floating regime (FLOAT).

باستخدام نموذج ARCH، GARCH توصلت الباحثة إلى نتائج مختلفة بخصوص كل دولة على حدة.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

يمكن التعقيب على الدراسات السابقة بالآتي:

1. اختلفت الدراسات السابقة في تناولها العلاقة بين التضخم وأثره على سعر الصرف، أو تغير سعر الصرف وأثره على التضخم، واختلفت أيضاً بدراستها تغيرات سعر صرف عملة البلد المراد، أو ربط سعر صرف عملة البلد بعملة دولة كبرى، مثل الدولار الأمريكي أو الجنيه البريطاني، بالإضافة إلى اختلاف الاختبارات المستخدمة في التحقق من استقرارية (سكون) البيانات واختبارات علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.
2. ثمة تضارب في نتائج الدراسات، إلا أنها في الأغلب كانت تشير إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وأحياناً كانت تكون العلاقة سلبية، وأحياناً إيجابية، أو بمعنى أن العلاقة (عكسية أو طردية)، وفي بعض الدراسات تبين أنه لا يوجد علاقة طويلة الأمد بين سعر الصرف ومعدل التضخم.
3. تبين في الدراسات التي تخص الاقتصاد الفلسطيني أنه تم تحليل العلاقة بين التغير في مؤشر أسعار المستهلك ومؤشرات اقتصادية أخرى.

الفصل الرابع:

التحليل الكمي للعلاقة بين معدل سعر الصّرف ومعدل التضخّم

4.1. مقدمة:

قامت الباحثة في هذا الفصل باستعراض منهجية الدراسة القياسية التي تدرس تأثير التغير في سعر الصّرف باعتباره متغيراً مستقلاً على معدلات التضخّم بوصفه متغيراً تابعاً، حيث استخدمت الباحثة الأسلوب الحديث في دراسة العلاقات بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للكشف عن العلاقة بين المتغيرات.

وتضمّن هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة، الإجراءات التعريفية لها، مصادر بيانات متغيرات النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

4.2. تعريف متغيرات النموذج القياسي و المصطلحات

التضخّم: هو الارتفاع المستمر في الأسعار أو انخفاض القوة الشرائية للنقود، وقد تمّ حسابه عن طريق التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index بحيث تكون سنة الاساس (2010)، تقيس (CPI) المستوى العام لأسعار سلّة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر الفلسطينية، بما فيها السلع والخدمات الاستهلاكية المستوردة من الخارج، ويتمّ حساب الرقم القياسي من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (سامويلسون وآخرون، 2001).

سعر الصّرف: تمّ استخدام سعر الصّرف الاسمي لقياس أثر تغيره على التضخّم، ويُعرّف سعر الصّرف الاسمي على أنّه سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحليّة (خليل، 2005، ص 838).

سكون السلاسل الزمنية واستقرارها (Stationary):

إنّ بيانات السلاسل الزمنية، غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام (Trend)، الذي يعكس وجود ظروفٍ معينةٍ تؤثر على جميع المتغيرات، إما في الاتجاه نفسه أو في اتجاهات معاكسة؛ ولذلك يمكن تعريف سكون السلاسل الزمنية واستقرارها بأنه عدم وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج، ويعكس صفة الاستقرار في كلّ البيانات الموجودة.

وهذا يعني أنها لا تحتوي على جذور الوحدة، ويعني (جذر الوحدة) في أيّ سلسلة زمنية أنّ متوسط المتغيرين وتباينهما مستقلان عن الزمن (Time invariant).

تُعدّ اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) من أكثر الاختبارات استخداماً، حيث إنّ جذر الوحدة يرتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات؛ فإنّ اختبارات جذر الوحدة تركز على فرضية أنّ حدود الخطأ ليست مرتبطة بشكلٍ جوهريّ. وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الزائف (الرشيد و محمود، 2010، الصفحات 6-10).

اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller 1979)، هو أحد اختبارات جذر الوحدة، ومضمونه أنه إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد؛ فإنّ هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($P=1$)

اختبار ديكي فوللر المعدل (Augmented Dickey-Fuller 1981)، ويقوم هذا الاختبار بإدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط.

التكامل المشترك (Co-integration) ويُعرّف بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ان تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها، كل على حدة، بمعنى أنّ تكون هذه السلاسل ساكنة في الدرجة نفسها (عطية، 2005).

نظام متّجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression) هو نموذج يقوم بوصف سلوك
المعلومات عبر الفجوات الزمنية المختلفة للمعلمة.

طريقة المربّعات الصغرى، وتُعدّ من أشهر الطرق التي تُستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار
التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة
أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع
(عطية، 2005).

4.3. مصادر بيانات متغيرات النموذج القياسي

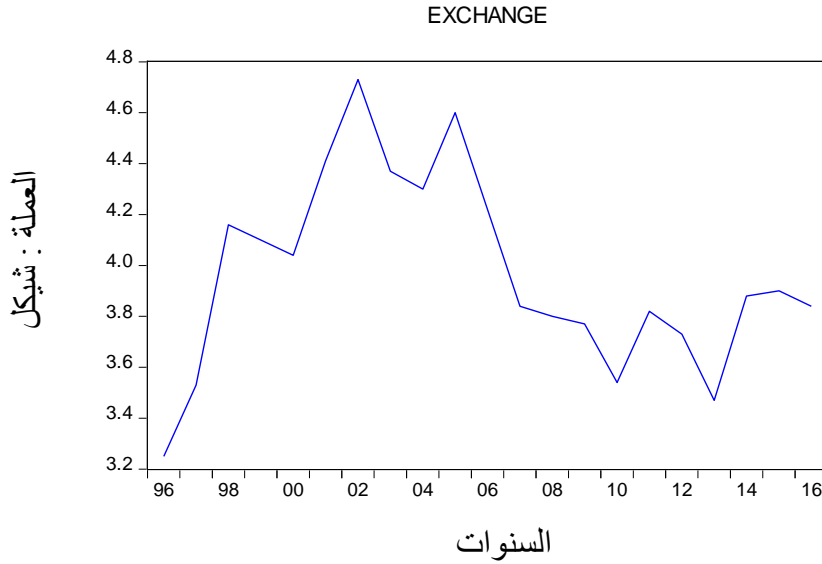
أُخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة 1996-2016 لمؤشر أسعار المستهلك
وأسعار الصّرف، وتمّ الحصول على هذه البيانات من المصادر الرسميّة (الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية).

4.4. المنهجية القياسية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي

4.4.1. الطريقة المستخدمة:

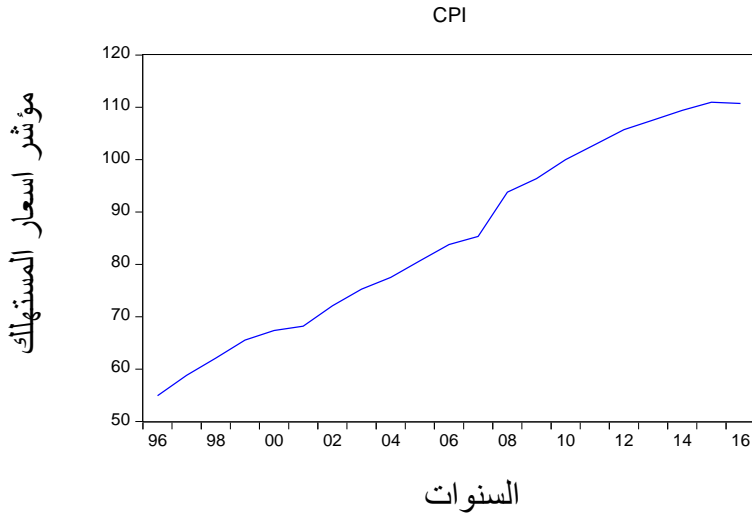
استُخدمت لغرض دراسة العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الشيكل ومعدل التضخّم
بيانات سنوية تخصّ الاقتصاد الفلسطيني، وذلك عن الفترة 1996-2016، والتي تمّ الحصول
عليها من سلطة النقد الفلسطينية وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وتماشياً مع التوجهات
الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، التي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلةً
للقياس والتحليل الكميّ، فإننا سنقوم باستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وذلك للكشف
عن العلاقة بين المتغيرات، باستخدام برنامج Eviews للتحليل الإحصائي.

إنّ الخطوة الأولى في عملية تحليل السلسلة الزمنية هو رسم مشاهدات البيانات الأصلية لمعرفة الاتجاه العام لها، ويمثّل الشكل التالي (1) السلسلة الزمنية لسعر صرف الدولار مقابل الشيكّل، ويتبين من قيم المتغيرة (*exchange*) أنّ سعر الصّرف خلال الفترة كان محصوراً بين أقلّ قيمة (3.25) شيكل لكلّ واحد دولار أمريكي، وأعلى قيمة (4.73) شيكل لكلّ واحد دولار أمريكي، بمتوسّط يبلغ (3.97) وبانحراف معياري (0.38)، كما هي موضحة في التمثيل البياني الآتي:



رسم توضيحي 7 : تطور سعر صرف الدولار مقابل الشيكّل لفترة الدراسة
تم إعداد هذا الشكل باستخدام برنامج E-Views

أمّا السلسلة الزمنية للرقم القياسيّ لأسعار المستهلك في الشكل (2) فكانت قيم المتغيرة (*cpi*) محصورة بين أقلّ قيمة (54.92) وأعلى قيمة (110.99) بمتوسّط بلغ (85.19) وانحراف معياريّ بلغ (18.77)، كما هي موضحة في التمثيل البياني الآتي:



رسم توضيحي 8 : تطور مؤشر أسعار المستهلك لفترة الدراسة
تم إعداد هذا الشكل باستخدام برنامج E-Views

4.4.2. نموذج الدراسة:

لأغراض هذه الدراسة تم استخدام نموذج انحدار خطي (Co-integration) لتحديد طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الشيكل ومعدل التضخم

$$cpi_t = \alpha + \beta Exchange_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث :

$Exchange_t$: سعر صرف الدولار مقابل الشيكل وهو المتغير المستقل

cpi_t : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين وهو المتغير التابع

ولكن نتيجة لعدم تجانس بيانات السلسلتين الزمنية، وللحصول على المرونة (elasticity)؛ فإنه تم أخذ اللوغاريتم لكلتا السلسلتين، وبالتالي فإن السلاسل الجديدة التي ستشملها الدراسة هي :

$Logx$ ، $Logy$ وعليه تم الأخذ بعين الاعتبار النموذج الجديد الآتي:

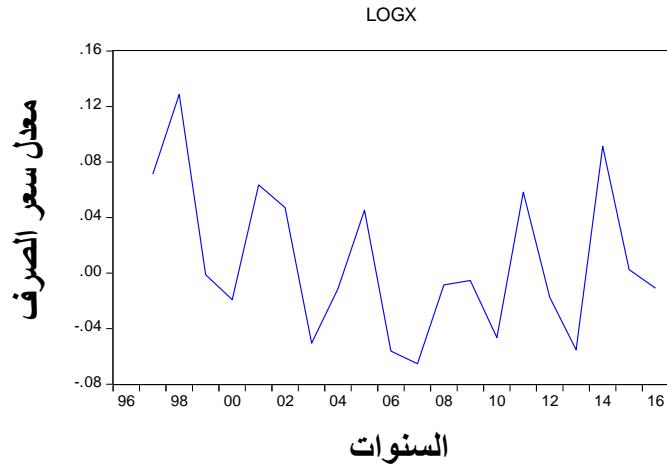
$$\log y_t = \alpha + \beta \cdot \log x_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

وبعدها تم أخذ معدل التغير لبيانات السلسلتين، بحيث يكون:

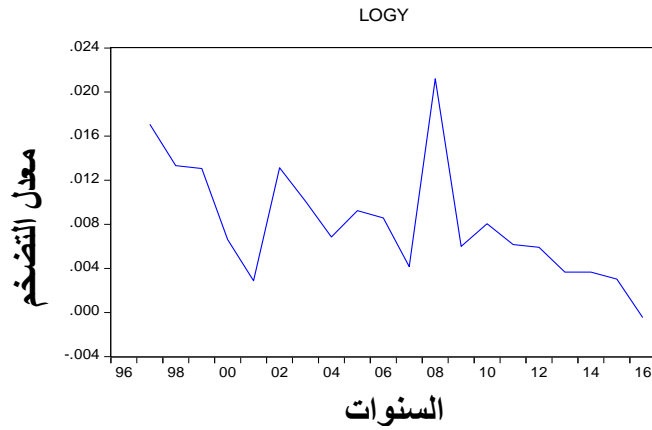
Logx: معدل التغير للواريتم سعر الصرف

Logy: معدل التغير للواريتم مؤشر أسعار المستهلك

ويوضح التمثيل البياني الآتي السلسلة الجديدة Logx و Logy



رسم توضيحي 9: تطور معدل سعر الصرف لفترة الدراسة
تم إعداد هذا الشكل باستخدام برنامج E-Views



رسم توضيحي 10: تطور معدل التضخم لفترة الدراسة
تم إعداد هذا الشكل باستخدام برنامج E-Views

4.4.3. اختبارات الاستقرار أو سكون السلاسل الزمنية :

غالباً ما تتميز السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار (السكون)؛ وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن، مما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن؛ لذلك من الضروري اختبار استقرارية (سكون السلاسل الزمنية) ومعرفة تكاملها، ويهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف ومعدل التضخم خلال الفترة 1996-2016 والتأكد من سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، حيث تكون السلسلة ذات سكون اذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ولتأكيد ذلك أو نفيه يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test).

ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا انه تم اعتماد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر المعدل ADF (Augmented Dukey Fuller)، لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، واعتمد اختبار ADF في دراسة استقرارية السلسلة X_6 على تقدير النماذج الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS :

$$\Delta X_t = \phi \cdot X_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \dots \dots (5)$$

$$\Delta X_t = \phi \cdot X_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \quad \dots \dots \dots (6)$$

$$\Delta X_t = \phi \cdot X_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta X_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \quad \dots (7)$$

يتبين أن النموذج (6) يختلف عن النموذج (5) في احتوائه على حد ثابت، والنموذج (7) يختلف عن النموذج (6) و(5) في احتوائه على حد ثابت، ومتغير اتجاه زمني، ولتحديد طول الفجوات الزمنية (P) يتم عادة استخدام اقل قيمة لمعاري AIC و SC ، وبعد حساب الفروق الأولى (First Difference): $(\Delta X_{t-1} = X_{t-1} - X_{t-2})$ ، وقد تم استخدام النموذج الأول في هذه الدراسة وفق المعادلة رقم (5) الذي لا يحتوي على حد ثابت أو اتجاه زمني.

ولتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى، يتم اختبار الفرضيتين:

$$H_0: \phi = 1 \quad \text{ضد الفرضية} \quad H_1: |\phi| < 1$$

إذا كانت فرضية العدم مقبولة؛ فهذا يعني وجود جذرٍ وحدويٍّ وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة.

معلومٌ أنّ اختبار (ADF) قائم على فرضية أنّ السلسلة الزمنية متولّدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive) AR وفيما يلي النتائج الإحصائية التي تمّ الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبار (الفروق من الدرجة الأولى):

جدول 3: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في المستوى وبعد الفرق الأول

الفرق الاول			المستوى			المتغيرات
النتيجة	النتيجة	اختبار ADF	النتيجة	اختبار ADF		
	Prob	الاحتمال الحرج t-statistics		Prob	الاحتمال الحرج t-statistics	
ساكن	0.000	-9.72*	غير ساكن	.0234*	-2.32*	Logx
ساكن	0.000	-7.52*	غير ساكن	.09*	-1.629*	Logy

* معنوية عند مستوى 1%

اتّضح لنا من الجدول السابق أنّ السلسلة الزمنية (logx) كانت غير ساكنة عند مستوى 0.01 لأنّ الاحتمالية (Prob) أكبر من (0.01)، وكانت السلسلة (logy) غير ساكنة في المستوى (Level) عند المستوى (0.01) و(0.05)، وبعد أخذ الفرق الأول (First Difference) أصبحت السلسلتان ساكنتين عند مستوى معنوية (5%)، واستنتجنا من ذلك أنّ السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (I(1))؛ لأنها سكنت بعد الفرق الأول.

4.4.4. نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen - Cointegration Test)

يتم في طريقة جوهانسون للتكامل المشترك اختبار فرضية العدم (H0) والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات مقابل الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على وجود تكامل مشترك واحد على الأكثر بين المتغيرات؛ وذلك من خلال اختبار الأثر (Trace Test)، واختبار القيمة العظمى (Maximum eigenvalue test):

H0:r=0 عدم وجود تكامل مشترك

H1: r=1 وجود تكامل مشترك واحد على الأكثر

فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً فعلى الأكثر يوجد متجه واحداً للتكامل المشترك فيما بينهما، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بمعنى ميل المتغيرات إلى التوازن في الأجل الطويل على الرغم من وجود تغيرات واختلاف قصير الأجل.

جدول 4: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 08/18/19 Time: 11:57
 Sample (adjusted): 1999 2016
 Included observations: 18 after adjustments
 Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
 Series: LOGY LOGX
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.685352	24.15342	20.26184	0.0138
At most 1	0.169358	3.340026	9.164546	0.5192

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.685352	20.81340	15.89210	0.0077
At most 1	0.169358	3.340026	9.164546	0.5192

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يتبين من الشكل السابق وجود علاقةٍ متّجهٍ تكاملٍ مشتركٍ واحدة بين المتغيرات المدروسة؛ وذلك وفقاً لاختبار الأثر (Trace test) حيث كانت القيمة المقدرّة أكبر من القيمة الحرجة بمستوى (Prob=0.0138).

وهذا يعني رفض فرضيّة العدم (H0) بعدم وجود أي متّجهٍ للتكامل المشترك، وقبول الفرضية البديلة (H1) بوجود تكامل مشتركٍ واحداً على الأقل عند مستوى (0.05) بين المتغيرين، و بالنظر الى الجدول ادناه يتبين وجود تكاملاً مشتركاً واحداً على الاكثر، ونلاحظ وجود علاقة عكسية بين المتغيرات المدروسة.

جدول 5: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):		
LOGY	LOGX	C
-71.45693	-22.54063	0.542959
-263.8929	13.03358	1.761799

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):		
D(LOGY)	0.001862	0.001914
D(LOGX)	0.055245	-0.007065

1 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	102.6145
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)		
LOGY	LOGX	C
1.000000	0.315444 (0.06211)	-0.007598 (0.00251)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)		
D(LOGY)	-0.133027 (0.08891)	
D(LOGX)	-3.947633 (0.75980)	

وستكون معادلة الانحدار المقدر كالاتي:

$$\text{Logy} = 0.0076 - 0.315 \text{ logx}$$

$$(0.002) \quad (0.062)$$

الفصل الخامس:

النتائج والتوصيات

لقد تمّ تحليل العلاقة بين سعر صرف (الدولار الأمريكيّ مقابل الشيكّل) ومعدل التضخّم في الاقتصاد الفلسطينيّ، ولبيان فيما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة من عدمها، تطلّب إجراء اختبارات جذر الوحدة، كما تمّ تحديد رتبة تكامل كلّ متغير على حدة، وتبين أنّ المتغيرات كانت غير متكاملة في المستوى وأصبحت متكاملة من الدرجة نفسها (عند أخذ الفرق الأول)، وفي ضوء ذلك تمّ تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وكانت النتائج كالآتي:

توجد علاقة عكسية بين أسعار الصّرف ومعدلات التضخّم (مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك) في الاقتصاد الفلسطينيّ، حيث كانت القيمة ($t=-5.08$) أكبر من القيمة الجدولية عند تطبيق معادلة الانحدار طويلة المدى، حيث أن ارتفاع سعر الصرف يعمل على ارتفاع القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني، والعكس صحيح عند انخفاض سعر صرف الشيكّل مقابل الدولار الامريكي، فتتخفص القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني.

تعتبر هذه النتيجة منطقية في حالة الاقتصاد الفلسطيني كونه تابعا للاقتصاد الاسرائيلي ويعتمد على الاستيراد بشكل كبير، حيث أن انخفاض سعر صرف الشيكّل مقابل الدولار يعمل على رفع أسعار الواردات، التي هي في الغالب سلع استهلاكية، وتزداد قوة تأثير سعر الصرف وسرعته على الاسعار مع زيادة نسبة الواردات الى اجمالي السلع.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع الدراسات التي تناولت الموضوع في فلسطين حيث كانت نتيجة الدراسات كالآتي:

1. دراسة (خضر، 2012): حيث بلغت مرونة سعر الصرف الإسمي للدولار الامريكي مقابل الشيكّل (-9.61)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وبناء على ما سبق يتضح صحة

الفرضية : توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم في الأراضي الفلسطينية.

2. دراسة (قديح، 2015): توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين سعر الصرف ومعدل التضخم.

التوصيات

على ضوء النتائج السابقة فإنّ الباحثة توصي بالآتي:

1. ضرورة عمل سلطة النقد الفلسطينية على إصدار عملة فلسطينية، تستطيع من خلالها إدارة السياسة النقدية والمالية، بالإضافة لاستعادة الاقتصاد الفلسطيني من ريع إصدار العملة، بالإضافة لتفادي خسارة الاقتصاد الفلسطيني نتيجة التضخم المستورد خصوصاً أن نسبة الواردات الكبرى هي من إسرائيل.
2. على الاقتصاد الفلسطيني تسليط الضوء على ارتفاع الاسعار المستمر ومحاولة كبح جماحه، من خلال معرفة العوامل التي تؤدي إلى ذلك ومعالجتها.
3. على الاقتصاد الفلسطيني دراسة العوامل الأكثر تأثيراً على معدل التضخم في فلسطين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيفه.

المراجع أولاً: الكتب العربية

1. إياد عبد الفتاح النصور. (2014). أساسيات الاقتصاد الكلي . عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع.
2. بسام الحجار. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
3. زينب حسين عوض الله. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية ، مصر : الفتح للطباعة و النشر .
4. سامويلسون بول و أخرون. (2001). الاقتصاد. ترجمة هشام عبد الله . دار عمان الأهلية. عمان.
5. سامي خليل. (2005). الاقتصاد الدولي. القاهرة. دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
6. شحادة الزغموري و عمر عبد الرازق. (1990). أزمة الدينار الأردني و انعكاسه على الاقتصاد الفلسطيني. القدس: مركز العمل التنموي معا.
7. سلام سميسم. (2010-2011). التوازن الاقتصادي. عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.
8. السيد عبد القادر. (2011). الاقتصاد الدولي – النظرية و السياسات. عمان: دار الفكر.
9. طارق محمد الرشيد و سامية حسن محمود. (2010). سلسلة الاقتصاد القياسيّ التطبيقي باستخدام برنامج Eviews استقرار السلاسل الزمنية و منهجية التكامل المشترك. الخرطوم
10. عادل أحمد حشيش. (1999). أساسيات الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة للنشر.
11. عباس بلقاسم. (2003). سياسات سعر الصّرف. جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، 23.
12. عبد الحسين الغالبي. (2011). الأردن. عمان: صفاء للنشر و التوزيع.
13. عبد القادر عطية. (2005). الحديث في الاقتصاد القياسيّ بين النظرية و التطبيق. الإسكندرية. الدار الجامعية.
14. عبد المجيد قدي. (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. عبد النبي حسن يوسف. (1978). السياسة النقدية في إسرائيل . مكتبة عين شمس.
16. عرفان تقي الحسني. (1991). التّمويل الدولي. عمان: دار مجلاوي.
17. غازي حسين عناية. (2000). التضخمّ المالي. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

18. فليكس فيشر. (2001). اختيار نظام سعر الصّرف في المستقبل في الضفة الغربية وقطاع غزة. نيويورك: صندوق النقد الدوليّ.
19. ماجد صبيح. (2007). المالية العامة، الاقتصاد الفلسطينيّ. عمان: جامعة القدس المفتوحة.
20. محمد دويدار. (2007). مبادئ الاقتصاد الدوليّ. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
21. محمد كمال الحمزاوي. (2004). سوق الصّرف الأجنبيّة: مدرّكاته، أهميته وتطوره.
22. محمود حميدات. (2000). مدخل للتّحليل النقديّ. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
23. وسام ملاك. (2001). الظواهر النقديّة على المستوى الدوليّ. بيروت: دار المنهل اللبناني.

ثانيا: الرسائل الجامعية و الأبحاث

1. أحمد بتال، وسام علي، أحمد المشهداني. (2014). العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للفترة 1980-2010. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية.
2. أحمد الهيّتي، خالد المشهداني، رفاة الطائي. (2010). أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركيبية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل.
3. أحمد سلامي. (2015). اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف و معدلات التضخم في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2014. جامعة قاصدي مرباح.
4. أويابة صالح. (2010-2011). أثر التغير في سعر الصّرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1990-2009.
5. حسام جريس. (2005). الاقتصاد الإسرائيلي "النشأة - البنية - السمات الخاصة". رام الله، المركز الفلسطينيّ للدراسات الاسرائيلية .
6. خليل اسماعيل عزيز، اسراء عبد فرحان، شيماء فاضل محمد. (2017). قياس و تحليل العلاقة بين سعر الصرف و معدلات التضخم في العراق للمدة 1996-2016. جامعة تكريت. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية. العدد 40.
7. زاهر عبد الحليم خضر. (2012). تأثير سعر الصّرف على المؤشرات الاقتصادية الكليّة للاقتصاد الفلسطينيّ 1994-2010. جامعة الأزهر - غزة .
8. السعيد هتهات. (2006). دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير . جامعة ورقلوة.
9. سمير عبد الله. (1990). تأثير انخفاض سعر صرف الشاقل على الاقتصاد الفلسطينيّ . الرائد الاقتصادي.

10. سمية موري. (2009-2010). آثار تقلبات أسعار الصّرف على العائدات النفطية. مذكرة لنيل الماجستير جامعة تلمسان .
11. عبد العزيز، علي سعيد ، محمد فوزي أبو السعود.(2002). العلاقة بين سعر الصّرف الحقيقي و الناتج الحقيقي في مصر، دراسة تحليلية قياسية. مجلة الحقوق للبحوث القانونية و الاقتصادية. العدد 1
12. عبورة حسام الدين. (2008-2009). سياسات الحدّ من التضخّم المستورد مع الإشارة لحالة الجزائر . مذكرة لنيل شهادة الماجستير.
13. عطا حسن الرضيع.(2013) دراسة قياس وتحليل العوامل المؤثرة في التضخّم في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2012، رسالة غير منشورة. دنيا الوطن.
14. علو مسعودة، يوسف مرزوق. (2016). أثر تغيرات سعر الصّرف على التضخّم في الجزائر. جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة.
15. علياء الزبدة. (2003). العملة الفلسطينية عبر العصور. مجلة بلسم .
16. عماد سعيد لبد. (2005). مقومات و محاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني. الجامعة الإسلامية ، غزة.
17. عمر الأيوبي. (2001). النقود و المصارف و النظام النقدي و المصرفي في فلسطين.
18. مؤسسة الملح بسكرة. (2006). آثار تقلبات سعر الصّرف و تدابير المؤسسة الاقتصادية و مواجهتها - دراسة حالة . جامعة حاج لخضر باتنة .
19. محمد أبو عجوة. (2006). دور السياسة النقدية في توجيه الاقتصاد الإسرائيلي و انعكاسها.
20. محمود مناع عبد الرحمن. (2004). الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل اتباع برامج التكيف و علاقتها بالركود - الاقتصاد المصري. رسالة ماجستير - جامعة حلوان- القاهرة .
21. ناريمان حسام قديح. (2015). محددات التضخّم في الاقتصاد الفلسطيني، دراسة قياسية 1995-2013. الجامعة الاسلامية غزة.

1. ثالثا: الكتب والرسائل الأجنبية
2. A Philip Klein .(2000) .The management of market . oriented economics A comporative perspective ad swor.
3. Christine A ‘Dean Ammer .(1977) .Dictionary of Business and economy .Macmillan Publishing co.
4. Gordon, R. J. (2012). Macroeconomics (Vol. Tenth Edition). Boston: PEARSON.
5. Li, X. M. (2004). Trade Liberalization and Real Exchange Rate Movement.
6. Manfred, D. (2002). inflation , balance of payments and currency exchange rate.
7. Abderezak Ali Abdurehman, Samet Hacilar. (2016). The relationship between exchange rate and inflation: empirical study of Turkey.IJEFI. ISSN: 2146-4138.
8. Sesan Adeniji. (2013). Exchange rate volatility and inflation upturn in Nigeria:Testing for vector Error. University of Lagos. Nigeria.
9. BOBAI, Francis Danjuma, UBANGIDA, Shuaibu, UMAR, Yunusa Sa'id. (2013). An assessment of exchange rate and volatility and inflation in Nigeria. JEIEFB. ISSN: 2306 367X.
10. Yude Wang.(2013). Impact of Exchange Rate Changes on Inflation: Case of China. Saint Mary's University.
11. Sebastian Edward. (2006). The relationship between exchange rate and inflation targeting revisited.
12. Robert F. Engle, C.W.J. Granger(1987). Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. Econometrica. Vol(55).
13. Dickey, D. A., Fuller, W. A. (1979). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Journal of the American Statistical Association. 74 (366): 427–431
14. Dickey, D. A., Fuller, W. A. (1981). The Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With a Unit Root.Econometrica. Vol (49)

[%D9%81%D9%88%D9%82-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84-380-%D9%85%D9%86-.2019/5/30 %D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF](#)

Ultrapal web site ,2017, .9

<https://ultrapal.ultrasawt.com/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%83%D9%84-%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1%D9%83%D9%B5%D8%9F/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A3%D8>
.2019/5/30 %AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1